النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد: 492

من 19 إل 25 يناير 2023

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : جمال براجع • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

اكتساح الرأسمالية للقطاعات الاجتماعية

كلمة العدد

مواجهة المخططات المخزنية لتفكيك التعليم العمومي ضرورية لضمان الحق في التعليم

تتكثف مناورات الدولة المخزنية الهادفة إلى تسليع التربية وتفكيك التعليم العمومي وتشجيع خوصصته تدريجيا. ومن أجل الالتفاف على المقاومة الشعبية لهذا التوجه، فإنها تعمل على الوصول إليه من خلال مسارات ملتوية ومتدرجة بإصدار قوانين تارة، وبدونها في غالب الأحيان. ولجعل عملية متابعة هذه المسارات صعبة نجد القوانين المرتبطة بهذا المسلسل متفرقة على عدة نصوص وفي مجالات مختلفة: التربية، التعليم، التكوين، الجهوية، الاستثمار، الثقافة، الخوصصة، الاقتصاد، قانون المالية، الاتفاقيات مع الدول ومع المنظمات الدولية...

في ظل تواتر أزمات الرأسمالية والصعوبات التي وجدتها في محاولاتها لتجاوزها، استباحت الدول الرأسمالية الخدمات الاجتماعية العمومية، وخاصة التعليم والصحة، وقررت أن تتعامل معها على أنها سلع قابلة للبيع والشراء، وليست حقوقا تلتزم الدولة بضمانها لجميع المواطنات والمواطنين؛ وتم التأسيس لهذا التوجه مع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات التي صدرت في مراكش أواخر سنة 1994. ومنذ هذا التاريخ والدول الأعضاء فيها تتفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة لتنزيل هذه الاتفاقية؛ كما تعمل المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على إرغام الدول التابعة على الالتزام بتنفيذها، وتوفر، في نفس الوقت، رأس المال للشركات من أجل افتراس القطاعات العمومية.

وأمام الارتفاع المهول لنسبة الأمية في المجتمع المغربي والخصاص الكبير للأطر في مختلف المجالات والحاجة العامة للتعليم، كان من المفروض تقوية التعليم العمومي بكل السبل والنهوض به، غير أن الدولة المخزنية سارت في الاتجاه المعاكس لذلك تماما؛ وكانت كل "الإصلاحات" المخزنية للتعليم تسير في هذا الاتجاه؛ وتعمق ذلك مع " الميثاق الوطني للتربية والتكوين" و"البرنامج الاستعجالي لإصلاح التعليم 2009-2012" و"الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030" و"القانون الإطار 51.17" و"النموذج التنموي الجديد".

وتتم عملية تفكيك وخوصصة منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي من خلال عدة أشكال نذكر منها:

- جعل التعليم طبقيا وفي خدمة مصالح الرأسمالية ومصالح الكتلة الطبقية السائدة وضد مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين؛
- تنويع العرض التعليمي بين تعليم عمومي وتعليم خصوصي وتعليم عتيق وتعليم البعثات...
- تسليع التربية وتحويل المؤسسة التعليمية إلى سوق؛
- تنويع مصادر التمويل للتعليم العمومي؛
- تفويت مؤسسات تعليمية عمومية للقطاع الخاص؛
- تفويت مهام وخدمات ضرورية لسير المؤسسة التعليمية من غير التدريس للقطاع الخاص؛
- توفير الدعم والتمويل للتعليم الخصوصي؛
- توفير الأطر للقطاع الخاص؛
- تقديم التشجيعات والتسهيلات للقطاع الخاص؛
- تقديم مؤسسات التعليم العمومية للخدمات للقطاع الخاص؛
- تفويت الخدمات العمومية ومنها التعليم تدريجيا للجهات كما ينص على ذلك قانون الجهوية؛
- تحويل التكوين المهني إلى شركات مستقلة؛
- تدخل القطاع الخاص في تسيير مؤسسات التعليم العمومي؛ >>>

التتمة ص 3

ضيف العدد: **حسن جعفري**

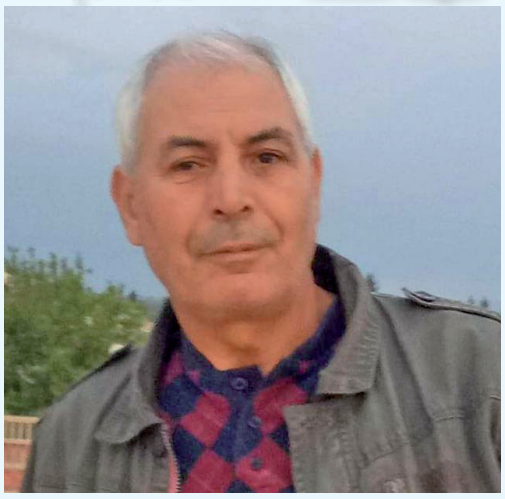

الخطابات التي تدعي استقلالية النقابي عن السياسي هو هراء وكلام يراد منه تجريد الطبقة العاملة من سلاحها النظري، ألا وهو الفكر الاشتراكي العلمي حتى يسهل التحكم فيها

المغرب الكائن والمغرب الذي نريد 5

تنامي الحركات الاحتجاجية بالدول الغربية يظهر عمق الأزمة التي تنخر النظام الرأسمالي العالمي 11

دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي 13

تونس: سيرورة ثورية مستمرة 16

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي يحيي السنة الامازيغية الجديدة 2973

تحت شعار: "النضال الشعبي هو السبيل للحفاظ على الحق في أراضي الجموع ورفع التهميش المنهج عن الامازيغية لغة وثقافة"

تحل السنة الامازيغية الجديدة 2973 في ظل استمرار سياسة الالتفاف على مطلب رد الاعتبار للثقافة واللغة الامازيغيتين كمكون أساسي لهوية شعبنا من جهة، والهجوم المنهج على أراضي الجموع عبر تهجير سكانها وتفويتها إلى الرأسمال المحلي والأجنبي من جهة ثانية. كما حاول النظام تثبيت التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل مستعملا بعض النخب الامازيغية المندمجة في بنية النظام المخزني أو تلك التي تحاول إعطاء الشرعية لهذا التطبيع المرفوض من طرف الشعب المغربي، مقابل استفادتها من إكراميات النظام وفتاته.

إن سياسة تهميش القضية الامازيغية بأبعادها المتعددة، تدخل في صلب إستراتجية النظام، لان منظومة قيمها المبنية على الحرية والتضامن والعمل الجماعي، تتناقض بالمطلق، مع منظومة المخزن المبنية على الولاء والخضوع والاستجداء. إن تسارع الأحداث المتعلقة بالقضية الامازيغية، قد أدى إلى تسريع الفرز داخل الحركة الامازيغية، بين نخب مرتشية تجتهد في تسويق الوهم وتغليط الجماهير الشعبية التواقة إلى التحرر والانعتاق، وبين نخب مناضلة صامدة منخرطة في النضالات الشعبية، متحدية مختلف أساليب القمع والتضييق المنتهجة.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، إذ يتقدم بتهانيه إلى الشعب المغربي قاطبة بمناسبة حلول السنة الامازيغية الجديدة، يدعو كل القوى، السياسية والنقابية والجمعوية، المؤمنة بعدالة القضية الامازيغية، الى تشكيل جبهة ميدانية قادرة على تعديل موازين القوة لصالح تحقيق أهم المطالب المشروعة التالية:

- إرساء سياسة حقيقية لتدريس اللغة الامازيغية عبر توفير كافة المستلزمات البشرية والمادية والبيداغوجية.
- مباشرة تعميم استعمال اللغة الامازيغية في مختلف القطاعات والإدارات العمومية.
- التراجع عن سياسة تفويت أراضي الجموع والأراضي السلالية للرأسمال المحلي والأجنبي، عبر استعمال مختلف الأساليب الاحتيالية.
- رفع وصاية وزارة الداخلية عن أراضي الجموع وجعلها تحت تصرف ذوي الحقوق عن طريق تأسيس تعاونياتهم الديمقراطية لتتكفل باستغلالها الجماعي
- رد الاعتبار لمنظومة القوانين الامازيغية " ازرفان" التي تتميز بالحرية والديمقراطية والاستغلال الجماعي للموارد الطبيعية.
- اعتبار رأس السنة الامازيغية يوم عطلة رسمية مؤدى عنها.

الرباط في 12 يناير 2023

لمجلس الوطني الاستثنائي للجامعة الوطنية للتعليم FNE يرفض توقيع محضر "اتفاق" 14 يناير 2023 ويطالب الحكومة والوزارة بتلبية فعلية وآنية للمطالب المتراكمة لنساء ورجال التعليم

التأم المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE، في دورة استثنائية، عن بعد، مساء السبت 14 يناير 2023 للتداول في محضر "اتفاق" بين وزارة التربية والنقابات التعليمية الخمس، حول الملفات العالقة والمبادئ العامة للنظام الأساسي، توصل به المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE في وقت متأخر (العاشرة والنصف ليلا) الجمعة 13 يناير 2023، لاتخاذ موقف نهائي بشأنه؛

وترسيخا للتوجه الديمقراطي للجامعة الوطنية للتعليم FNE في إشراك القواعد في اتخاذ القرارات؛ وانسجاما مع مواقف الجامعة الوطنية للتعليم FNE وثوابتها الواضحة فيما يخص الدفاع عن المرفق العمومي من وظيفة وتعليم وشغل... ورفض الانصياع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية وما يترتب عنها من تشريعات وقوانين رجعية وتراجعية وتصفوية تجهز على كل المكتسبات التاريخية لعموم المأجورين (فصل التوظيف عن التكوين، تسليع التعليم، تفكيك أنظمة التقاعد، الإجهاز على الوظيفة العمومية، حق الإضراب،...)؛

وبعد وقوف المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE على الحيثيات التالية:

1. الرفض التام لمنهجية وإصرار الجانب الحكومي على توقيع الاتفاق العاشرة والنصف صباحا يوم السبت 14 يناير 2023، دون إعطاء المهلة الكافية لتدارسه وعرضه على الأجهزة التقريرية، لأن الجامعة الوطنية للتعليم FNE لم تتوصل بالمحضر إلا في الساعة العاشرة والنصف ليلا الجمعة 13 يناير 2023، مع العلم أن آخر لقاء جمع النقابات التعليمية الخمس مع الوزير تم يوم الجمعة 2 دجنبر 2022 أي يعود إلى أكثر من شهر؛

2. بنود محضر الاتفاق لم يتم مناقشتها مع الوزارة مباشرة، ولم تستحضر الحد الأدنى المتوافق حوله بين النقابات التعليمية الخمس المعلن عنها في بلاغاتها المشتركة بتاريخ 28 شتنبر و18 أكتوبر و22 نونبر و5 دجنبر 2022 والتي تمثل الحد الأدنى المتفق حوله لأي اتفاق مع الوزارة؛

3. إقبار مطلب الزيادة في الأجور وتحسين الوضعية، بما يرتقي بالأوضاع المادية والمعنوية للشغيلة التعليمية بجميع فئاتها ويضمن العيش الكريم؛

4. تكريس العمل بالعقدة، مهما تنوعت المسميات، ضدا على الإدماج في الوظيفة العمومية، مما يكرس الهشاشة وعدم الاستقرار المهني والاجتماعي والنفسي والهجوم على المكتسبات والحقوق؛

5. ضرب عرض الحائط الملفات المطلبية الملحة العادلة والمشروعة للعديد من فئات الشغيلة التعليمية ولنضالاتها المتواصلة؛

6. غياب إرادة احترام الحريات النقابية والحريات العامة وتصفية الأجواء بوقف المتابعات وإسقاط الأحكام... والحل الكامل للملفات العالقة؛

7. غياب أي التزام لتفعيل الاتفاقات والالتزامات السابقة (خارج السلم والدرجة الجديدة والتعويض عن العمل بالمناطق النائية تنفيذا لاتفاق 26 أبريل 2011 والأساتذة المبرزين وفق اتفاق 19 أبريل 2011)، واستحضارا لبلاغ التنسيق النقابي الخماسي 28 أكتوبر 2022، والذي يمثل الحد الأدنى المتفق عليه في أي حوار مع الوزارة؛

8. تملص الوزارة من المنهجية التشاركية من خلال إصرارها على توقيع اتفاق لا يأخذ بعين الاعتبار مواقف وملاحظات الشركاء الاجتماعيين مما يعد مسا بمصداقية الحوار القطاعي واستغلال محطاته في الدعاية الإعلامية ونشر وهم الإصلاح ورد الاعتبار للتعليم العمومي ولنساء ورجال التعليم ولمهنة التدريس؛

9. تضمين المحضر عموميات في غياب تفاصيل يمكن أجرأتها على أرض الواقع، مما يسمح بالالتفاف عليها وتأويلها بما يتعارض وملحاحية الحل المنصف والفوري لكل المطالب المتراكمة وللبنود التفصيلية للنظام الأساسي المرتقب؛

10. مشروع قانون المالية لسنة 2023 لا يتضمن اعتمادات مالية بخصوص حل الملفات التي تتطلب تكلفة مالية في الاتفاق؛

11. لا بديل للشغيلة التعليمية عن خيار الاحتجاج ومقاومة التراجعات، وعن توحيد نضالات نساء ورجال التعليم بكافة فئاتها على قاعدة مطالبها المهنية والاجتماعية؛

وعليه، فإن المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE باعتباره أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر الوطني، وبعد التداول المسؤول والنقاش الديمقراطي لمسودة الاتفاق باستحضار الظرفية الدقيقة التي يعيشها قطاع التعليم وانتظارات جميع فئات نساء ورجال التعليم وكل العاملين/ات في القطاع من مسلسل الحوار القطاعي:

1) يؤكد أن مسودة الاتفاق لم تأت بجديد ولا تستجيب للمطالب العادلة والملحة للشغيلة التعليمية ولا لنضالاتها المتواصلة؛

2) يؤكد تمسكه بالإقرار الفعلي لنظام أساسي في إطار الوظيفة العمومية موحد ومنصف، لا يمس بمكتسبات الأنظمة السابقة ويعالج ثغراتها ولا يخلق ضحايا جدد؛

3) يلح على ضرورة تفعيل الاتفاقات السابقة دون قيد أو شرط (اتفاق 19 و26 أبريل 2011/ الاتفاق المرحلي 18 يناير 2022...)؛

4) يلح على ضرورة الحل الكامل لجميع الملفات الفئوية العالقة بما يستجيب للمطالب العادلة والمشروعة؛

5) يجدد المطالبة بالزيادة في الأجور واحترام الحريات النقابية وإسقاط مخطط التعاقد في قطاع التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة، وتفعيل المحاسبة في حق كل المسؤولين عن تبديد المال العام في العديد من المخططات والبرامج التعليمية الفاشلة؛

6) يقرر وبإجماع أعضائه وعضواته رفضه لمسودة الاتفاق مع الوزارة ويدعو الشغيلة التعليمية بكل فئاتها إلى الاستمرار في النضال من أجل المطالب المشروعة وصون الحقوق والمكتسبات.

عن المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE
التوجه الديمقراطي،

الكاتب العام الوطني: غميمط عبد الله

لا بديل عن المقاومة الشعبية

بركان

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تعقد مجلسها المحلي تحضيرا لمؤتمر الفرع

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، وبعد بلاغ الكتابة التنفيذية لعقد اللجنة التحضيرية قصد تجديد فرع الجامعي ببركان، وتحت شعار:" خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها " لشعار مركزي للاتحاد المغربي للشغل، وانسجاما مع شعار جامعتنا الوطنية:

" من لا تنظيم له لا قوة له، ومن لا قوة له لا حقوق له ومن لحقوق له لا كرامة له، ومن لا كرامة له لا حياة له."

ومن أجل تقوية تنظيماتنا النقابية المؤطرة في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تم عقد المجلس النقابي الموسع الكبير والذي شمل جميع قطاعات وجامعات المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وذلك يومه الثلاثاء 10يناير 2023 على الساعة الثالثة زوالا بمقر الاتحاد المحلي ببركان، وتحت إشراف عضو الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي "محمد علاي "، وبحضور أعضاء الاتحاد المحلي و في مقدمتهم الكاتب العام "محمد حجي"، وكل من الاخ حسن رمضاني ومحمد زوكاغ، اعضاء الاتحاد المحلي، حيث تميز الاجتماع بحضور حاشد يمثل مختلف القطاعات المنتمية للفرع الجامعي وفي مقدمتهم العمال الزراعيين بحضور وازن ومتعطش للتنظيم والنضال.

وفي السياق عرض ومناقشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة عموما، واقليم بركان على وجه الخصوص، صادق المجلس على فرز اللجنة التحضيرية للفرع الجامعي لبركان والمكونة من 31 عضو تحت إشراف منسقها الاخ "عبد الخالق مرتضي".

كما جاء في تدخلات أعضاء الاتحاد المحلي وقيدوم ومعتقل الحركة النقابية "محمد قادة"، انه من بين المهام المطروحة على عاتقنا جميعا، النهوض بعمالنا والمستخدمين، وموظفين، وماجورين... . وكذا التفكير في الوسائل الجدية والكفيلة بضمان تأطيرهم التنظيمي وحمايتهم من كل أشكال القمع والمضايقات، وفي هذا السياق لا بد من التفكير في خلق دينامية التضامن والتازر عبر خوض المعارك النضالية في اتجاه صيانة الحقوق والمكتسبات المشروعة.

كما تم التأكيد وبإلحاح على اعتبار أن محطة مؤتمر الفرع الجامعي ببركان هو فرصة لنا جميعا من أجل توسيع قاعدة المنخرطين عبر إشراك واستحضار "الفلاحين الكادحين"،ومن أجل تقييم ورصد النتائج الحقيقية للوضع الاجتماعي بالاقليم .كجواب عملي على الخلال التنظيمي الذي ساد داخل الفرع الجامعي المحلي منذ السنين،كمل حث المسؤول الجامعي عن التنظيم على احترام وتطبيق مقتضيات الضوابط التنظيمية والقوانين المنصوص عليها في القانون الاساسي و المصادق عليه في المؤتمر الوطني الثامن والمنعقد بتاريخ 22 يونيو 2019 بالرباط تحت شعار:

" الوحدة والنضال وتفعيل المخطط الاستراتيجي للجامعة والدفاع عن الحريات ومكتسبات ومطالب شغيلة القطاع".

وفي سياق خلاصات المجلس النقابي، سينعقد الاجتماع المقبل للجنة التحضيرية المنبثقة عنه من أجل التحضير وتسطير البرنامج التقني واللوجستيكي وإعداد التقرير الأدبي والمادي الذي سيعرض على انظار مؤتمري ومؤتمرات الفرع الجامعي ببركان.

هذه المحطة التنظيمية تم الاتفاق على عقدها يوم الثلاثاء الأخير الذي يصادف 31 يناير2023، قصد تجديد الفرع المحلي ببركان.

وانتهى الجمع باتفاق على الاجتماع اللجنة التحضيرية يوم الثلاثاء 17يناير 2023 تحت إشراف المنسيق المنتخب .

عن علاي محمد:

مكلف عن الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

تتمة كلمة العدد

<<<

- توقيع أنواع متعددة من الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في التعليم؛
- تخلي تدريجي عن الموظف العمومي في قطاع التعليم والاستعاضة عنه بالمتعاقد تحت تسميات مختلفة؛
- نقل طرق تدبير المقاولة إلى المؤسسة التعليمية؛
- ضرب الاستقرار الاجتماعي والمادي والمهني والنفسي للعاملات والعاملين في التعليم؛
- تكثيف استغلال العاملات والعاملين بالقطاع لتقليص كتلة الأجور.

وفي نفس الاتجاه سيسير "النظام الأساسي لمهن التربية" الذي سيصدر مستقبلا وفقا لمضامين "اتفاق 14 يناير 2023 " بين الحكومة وأربع نقابات تعليمية الأكثر تمثيلية ورفضت توقيعه الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE؛ إذ سيرسخ الهشاشة داخل القطاع، ويرسم "التوظيف الجهوي" كغطاء للتعاقد، ويقوي اللاستقرار، ويرهق كاهل العاملات والعاملين بتعدد المهام، ويقوي تحكم الدولة فيهم/هن، ويعمق الفوارق بين مختلف الفئات التعليمية، ويهيئ التعليم للجهوية المتقدمة، ويحول المؤسسة التعليمية إلى شبه مقاولة رأسمالية على مستوى التدبير.

إن تكثيف الهجوم المخزني على التعليم العمومي من أجل تفكيكه وإضعافه لتشجيع التوجه نحو خوصصته يفرض المزيد من النضال لإسقاط كل المخططات والقوانين التي يناور من خلالها النظام المخزني لضرب الحق في التعليم.

ويبقى من شروط نجاح أي نضال في تحقيق أهدافه تركيزه على المطالب المشتركة وبناء وحدة نضالية قوية قادرة على تجاوز الاختلافات الظرفية وحازمة في مواجهة المناورات المخزنية لتغيير موازين القوى وتحقيق تعليم عمومي منصف وجيد للجميع وإلزام الدولة بضمانه مدى الحياة ، في أفق بناء تعليم وطني ديمقراطي شعبي علمي وعلماني إجباري ومجاني، ومنفتح ينمي الطاقات الإبداعية والفكر النقدي والتحرري؛ فما من قوة في هذا العالم تستطيع أن تحرمنا من حقوقنا إن نحن صممنا على انتزاعها مهما كانت التضحيات.●

إضرابات في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات

تخوض الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي/UMT معركة مفتوحة في قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات عبر:

- إضراب وطني في المحافظة العقارية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي يومي 18 و19 يناير
- اضراب جهوي في جهة الرباط سلا القنيطرة مرفوقا بوقفة في القنيطرة بتاريخ 19يناير واضراب وطني لموظفي الوزارة في نفس اليوم، -
- اضراب وطني في المياه والغابات مرفوقا بوقفتين مركزيتين في الرباط بتاريخ 26 يناير الجاري ووقفات وطنية امام كافة المديريات الجهوية والاقليمية للفلاحة في نفس اليوم.

ولازالت الاستعدادات جارية لالتحاق باقي الفروع والنقابات التابعة للجامعة، بهذه المعركة المفتوحة التي تخوضها الجامعة تحث شعار:

"لا لتجاهل مطالبنا، لا للحوار المغشوش".

القنيطرة

جامعة القطاع الفلاحي FNASA
في لقاء تواصلي مع الفلاحين

اللقاء التواصلي التضامني مع الفلاحين السلاليين في جماعتي الشنانفة الأبيض والشنافة ولاد سيدهم الكائنتين بجماعة وقيادة عامر السفلية أحواز القنيطرة، ألذين يطالبون بوضع حد تطاول شركة "ويست افوكادو" على أراضي الجماعتين المسجلتين تحت رسم عقاري رقم 133/6 بدريعة الكراء دون علمهم وضد إرادتهم ،بتواطؤ مع جهات إدارية ومع نائبين سلاليين مشكوك في أهليتهما ومطعون في طريقة تعيين أحدهما.

كما يطالبون بإسقاط المتابعات الصورية لبعض افراد الجماعة ووضع حد لمسلسل ترهيب أفراد الجماعتين عبر طبخ الشكايات الكيدية.

ويطالبون بعزل وتعويض نائب عن الجماعة السلالية الشنانفة الأبيض وآخر عن الجماعة السلالية أولاد سيدهم، نظرا لثبوت عدم توفرهم على شروط الأهلية وتورطهم في مخالفات خطيرة تهم تدبير عقار الجماعتين. وبرفع الضرر القائم على الفلاحين السلاليين بسبب عملية الكراء الغير مشروعة السابق ذكرها والمتمثلة في حرمهم من حق التوسع السكني وضرب نشاطهم الرعوي في خرق سافر للحق والقانون.

وحضر اللقاء عن النقابة الوطنية للفلاحين الرفيق محمد اجرار وعن فرع الجامعة في القنيطرة ادريس عدة والرفيقين بنعشير السيتل ومحمد لعنيبي..

وتم الاتفاق على تأسيس نقابة الفلاحين والاعلان رسميا عنها لاحقا بعد الوقفة الجهوية لفرع الجامعة لجهة الرباط سلا القنيطرة المقرر يوم 19 يناير الجاري...

عن ادريس عدة

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب تعقد جمعها العام وتجدد لجنة المتابعة

البيان الختامي الصادر عن الجمع العام

انعقد يوم الأربعاء 11 يناير 2023، بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان بالرباط، الجمع العام للشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب، في دورة عادية، في سياق دولي عام يتسم بتعمق أزمة النظام الرأسمالي المبني على استغلال الإنسان ونهب ثروات الشعوب والاعتداء البشع على الموارد الطبيعية والتوازن البيئي، والعدوان العسكري على الدول وفرض الديون عليها من طرف الإمبريالية العالمية وأذرعها المالية والعسكرية. وهي الوضعية المنتجة لما تعيشه البشرية من حروب وفقر وهجرة غير آمنة...

وتداول الاجتماع حصيلة عمل الشبكة ونضالاتها طيلة السنوات الثلاثة الماضية؛ وأقر عددا من التعديلات لإغناء أرضية عمل الشبكة وتطويرها بناء على ما تمت مراكمته من تجربة وما تستوجبه المرحلة من مواقف وتوجهات، إلى جانب مجموعة من الاقتراحات التي انصبت حول تطوير الأداء على المستوى النضالي والتنظيمي والإشعاعي، واستشراف آفاق العمل وتحديد معالم البرنامج العام للشبكة.

وإلى جانب ذلك، تم تجديد لجنة المتابعة الوطنية التي ستشرف على تدبير الفترة القادمة وخوّل لها الجمع العام مهمة إصدار هذا البيان الختامي باسمه. كما أوصى بالعمل على المزيد من الانخراط في عمل الشبكة وتقويتها، على أساس أهدافها وأرضيتها ومواقفها المبدئية، خدمة للتضامن الأممي بين مختلف شعوب العالم ودعما لنضالاتها وتطلعاتها المشروعة.

وبعد استنفاذ نقط جدول أعماله، ومناقشة التقارير والأوراق المقدمة أمامه، واستعراض مستجدات الأوضاع الأممية ومناقشتها، قرر الاجتماع إبلاغ الرأي العام ما يلي:

1 - دعوته كل القوى الديمقراطية ببلادنا إلى المزيد من الانخراط في العمل الوحدوي، لدعم كفاحات مختلف الشعوب من أجل تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والثقافي، واحترام حقوق الإنسان بمفهومها الكوني والشمولي، ومناهضة الرجعية والفاشية والاستبداد، ومختلف السياسات الإمبريالية والعولمة اللبرالية المتوحشة وآثارها المدمرة للشعوب ولمستقبل الأجيال القادمة؛ كما من أجل حشد تضامن كل القوى الديمقراطية والتقدمية عبر العالم مع نضالات الشعب المغربي في مواجهة الاستبداد وسياساته النيوليبرالية ومن أجل تطلعاته المشروعة نحو الديمقراطية والعيش الكريم.

2 - اعتزازه بالالتفاف الواسع للقوى المكونة للشبكة حول المبادئ التقدمية والديمقراطية التي انبنت على أساسها، وحرصها على استقلاليتها، وانفتاحها على كل المناضلات والمناضلين وعموم الإرادات التي تلتقي وإياها على خدمة الأهداف المسطرة في أرضيتها.

3 - تأكيده على ما يعرفه واقع الحقوق والحريات من تراجعات على المستوى الدولي، وما تعرفه أوضاع الشباب والنساء، بشكل خاص، من محنة ما فتئت تزداد حدتها عالميا؛ وعلى ضرورة إيلائها اهتماما خاصا ومتزايدا، دفاعا عن حقوق الشعوب وعن الكرامة الإنسانية والمساواة.

4 - إدانته مجددا للتدخلات الإمبريالية في مختلف بقاع العالم، ولعدوانيتها المتزايدة بشكل متنامي، مثلما تشهد على ذلك عمليات الجيوش الفرنسية في العديد من المناطق الإفريقية وقوات الولايات المتحدة الأمريكية وعملائها في اليمن وسوريا وليبيا والسودان ... وعموم منطقة الشرق الأوسط وفي البيرو والبرازيل وغيرها من دول أمريكا اللاتينية؛ فضلا عن إسعار الحروب والنزاعات في أوكرانيا وفي جنوب شرق آسيا وفي العديد من مناطق العالم الأخرى...

5 - تأكيده لمواقف الشعب المغربي الداعمة للكفاح التحرري الفلسطيني بمختلف أشكاله، ولحيوية وحدة عموم القوى الوطنية الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني والمخططات الإجرامية لكيانه الاستعماري والعنصري بشكل عام؛ مع إدانته لمختلف أشكال التطبيع الخياني مع الكيان الصهيوني، وتجديد التزام الشبكة بدعم كافة واجهات وإطارات النضال ضد الحركة الصهيونية في بلادنا، وعلى رأسها الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع.

6 - تثمينه لعموم ما تقدم به الجمع العام من مقترحات لتطوير عمل الشبكة، مع الالتزام ببذل كافة المجهودات لأجرأتها؛ خاصة منها ما يتعلق بإيجاد الصيغ الملائمة لتوسيع التواجد النضالي والتعبوي والتوعوي للشبكة محليا وجهويا، وتأسيس اللجن الوظيفية ومجموعات العمل، والاهتمام بالواجهات الفنية والإبداعية والفكرية في دعم قضايا الشعوب ونضالاتها، والالتزام بإصدار تقرير سنوي دوري وتقارير خاصة وأخرى موضوعاتية.

الشبكة الديمقراطية المغربية
للتضامن مع الشعوب
الرباط في 11 يناير 2023

كما كان معلنا ومقررا، انعقد اليوم الأربعاء 11 يناير 2023، بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، الجمع العام العادي للشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب. ولقد عرف الجمع العام حضورا قويا للهيآت المكونة للشبكة، ونقاشا مستفيضا للأوراق المقدمة أمامه من طرف لجنة المتابعة: التقرير الأدبي وأرضية الشبكة.

كما عرف الجمع العام نجاحا كبيرا بفضل النقاش والاقتراحات القوية المعبر عنها من طرف المناضلات والمناضلين المشاركين/ات فيه تهم تدقيق وإغناء الأرضية وبرنامج العمل للفترة القادمة. واختتم الجمع العام أشغاله بفرز لجنة المتابعة الوطنية على الشكل التالي:

- المنسق الوطني: محمد الغفري
- نائباه: الطيب مضماض ومعاد الجحري
- أمين المال: جمال العسري
- نائبه: أحمد الهادي
- المقرر: عبد العاطي اربيعة
- نائبه: الطاهر الدريدي
- مستشارون/ات مكلفون/ات بمهام:
هدى عبقادري، عبد الحميد أمين، عبد الإله بنعبد السلام، العربي الحفيظي، عبد الرزاق الإدريسي، الحسين لهناوي، علي الداودي، محمد حمزة، محمد المرضي، لحسن الأيوبي.

عن لجنة المتابعة الوطنية

الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان يعبر عن رفضه الكذب والافتراء في حق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ويؤكد أن مسؤوليها ومناضليها، فوق كل الشكوك و الشبهات

إن نضال الحركة الحقوقية المغربية وهي تقدم مزيدا من التضحيات، من أجل سيادة حقوق الإنسان لجميع المغاربة، تجد نفسها مرة أخرى في مواجهة أعداء العمل النضالي، ضدا على المواثيق الدولية لحماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الانسان.

ويتعرض الأصدقاء والصديقات في الجمعية لمغربية لحقوق الإنسان، لهجمة إعلامية شرسة ، تسعى إلى المس بسمعة مناضليها، والضرب في مصداقيتهم ، و النيل من جهودهم المتواصلة من أجل ترسيخ دعائم حقوق الإنسان ، والحد من الانتهاكات، حيث نسخت عدد من المنابر الإعلامية، أخبار تطعن في الذمة المالية للجمعية، وهو ما يعتبر في نظر القانون الجنائي تشهيرا بها وبمناضليها، ويستوجب تدخل النيابة العامة، خاصة وأن الوقائع المنشورة بتلك المواقع لا أساس لها من الصحة.

واعتبارا لكون الجمعية المغربية لحقوق الإنسان كفاعل أساسي داخل الحركة الحقوقية بالمغرب، ومن كونها جمعية مناضلة وصامدة في مواجهة الانتهاكات المستمرة في مجال حقوق الإنسان ،من اجل مغرب الكرامة والحرية، فإننا نعلن تضامننا وإدانتنا الشديدة لكل المضايقات التي تتعرض لها من أي جهة كانت، و نندد بكل هده الممارسات التي تمس بمصداقية الجمعية، و نراهة مناضليها ومناضلاتها ، كما تمس بسمعة المغرب ا مام المنتظم الدولي .

اننا في الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الانسان، إذ نؤكد مساندتنا وتضامننا مع الجمعية المغربية لحقوق الانسان، و نعبر عن تقديرنا لمواقفها الشجاعة، ومشروعية نضالاتها المتوافقة مع ثقافة حقوق الانسان ، ومنهجية نصرتها، كما هو مضمّن في المرجعية الحقوقية الكونية، لنشجب انخراط بعض وسائل الإعلام في الحملات المستمرة التي تروم تلفيق التهم دون سند ولا حجة، واختلاق الأكاذيب التي يذهب إليها ويستعملها ضعاف البصيرة والضمير.

كما ندعو كافة الهيئات والمنظمات المدنية والحقوقية المدافعة عن حقوق الإنسان ، أن تنهض للدفاع عن نفسها ، وعن حقوق مختلف مكونات المجتمع، من خلال نشر ثقافة التعايش والحوار وحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التعبير بكل حرية تحت مظلة قواعد القانون والمبادئ الأخلاق... و أن تتصدى للمأجورين والمروجين للإشاعات والوشايات ، والزيف الذي يهدد السلم المدني والحياة الخاصة، و حرمة الأشخاص والمنظمات، حتى تنمحي محاكم التفتيش وعدالة الشارع، وإعلام السمسرة والارتزاق.

الكتابة التنفيذية
الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان
الرباط في:16 يناير 2023

المغرب الكائن والمغرب الذي نريد

حسن ج

استوحيت هذا العنوان من تقرير الخمسينية المعنون "بالمغرب الكائن والمغرب الممكن" الذي هندس عناصره رجال المخزن الجديد، حيث وقف التقرير عند أعطاب المغرب الكائن في مختلف القطاعات والمجالات ومستوى هذه الأعطاب، كما وقف التقرير عند الأوراش التي يجب الانكباب عليها في مختلف الواجهات والقطاعات لتجاوز هذه الاختلالات البنيوية مؤطرين ذلك بشعارات من قبل "المغرب الجديد" و"المفهوم الجديد للسلطة" و"ربط المسؤولية بالمحاسبة" مدعمة بهيئات من قبيل "هيئة الإنصاف والمصالحة" و"الهية المغربية لمحاربة الرشوة" و"المجلس الوطني لحقوق الإنسان"... الخ موزعا بذلك أوهام لمن لا يعرفون خبايا وطبيعة النظام المخزني. هكذا مرت السنوات وتبين للمطبلين/ات للنظام والعهد الجديدين زيف الشعارات المرفوعة، فعلى مستوى التعليم، لازال المغرب يتذيل الترتيب عالميا وعربيا وذلك بسبب البرامج وضعف البنيات والاكتظاظ في القطاع العام وتعدد أنواع التعليم بالبلاد مما يكرس التفرقة وسط أبناء وبناء الشعب المغربي.

كما نسجل الفوارق الشاسعة بين المناطق النائية التي تفتقر إلى أبسط البنيات من طرق وتجهيزات وملاعب في بلاد القطار الفائق السرعة وبين المدن الكبيرة التي لا يرقى فيها التعليم إلى ما هو مطلوب، أما قطاع الصحة فهو أكثر من مريض، فبعد فشل نظام الراميد، بدأ المخزن يروج لتعميم التغطية الصحية، لكن الواقع يكذب ذلك لكون أن عدد الأسرة في المستشفيات العمومية في تناقص وكذلك بالنسبة للأطر الصحية كما أن أثمنة الأدوية مرتفعة جدا، مقارنة مع ما هي عليه إقليميا ودوليا، لن تساعد على ذلك، نتيجة تداخل مصالح المخزن ولوبيات الأدوية والمستلزمات الطبية إضافة غلى افتقار المناطق النائية إلى البنيات الصحية وما يرافقها من طرق وماء صالح للشرب وكهرباء، وهذا يجعل شعار تعميم التغطية الصحية للاستهلاك ليس إلا.

أما على مستوى الفساد المستشري في دواليب الدولة، فإن شعار "ربط المسؤولية بالمحاسبة" والسؤال "أين الثروة" هما فقط للضحك على الذقون، وقد أثبتت عدة وقائع زيف هذه الشعارات، فأين الملايير التي نهبتها شركات المحروقات؟ ولماذا تم إقالة رئيس مجلس المنافسة السابق دون شكره كما عودنا على ذلك رئيس الدولة؟ وأين هي الأموال المهربة إلى الخارج ومن هم/ هن أصحابها؟ وما هي الإجراءات القانونية المتخذة؟ وما هي الإجراءات المتخذة في حق بن كيران حول خروقاته في توظيف ابنته وقضايا أخرى؟ وما هو قرار الدولة من فضيحة اجتياز مباراة الأهلية لولوج مهنة المحاماة التي وصلت إلى العالمية وإهانة وزير العدل لأبناء وبنات المغاربة الذين يدرسون بالجامعات المغربية، بل وإهانة للدولة المغربية، فهل ستتم مساءلته عن مصدر غناه كما يدعي؟ أم أنه، مادام ينفذ سياسات أسياده، لن تطاله محاسبة؟

أما الحريات، فقد أثبت الواقع أن رفض القوى المعارضة الحقيقية لهيئة الإنصاف والمصالحة، ليس من باب المزايدة، بل لأن هذه الهيئة خلقت لمحاولة تلميع صورة النظام القديم/ الجديد والذي كشر عن أنيابه وأظهر طبيعته الحقيقية، خاصة بعد خفوت حركة 20 فبراير، فبعد عسكرته لمنطقة الريف وترهيبه لساكنته اعتقل العشرات من أبنائه ووزع عليهم مئات السنين من السجن لا لشيء سوى أنهم/ هن طالبوا بكلية ومستشفى ومرافق اجتماعية أخرى، خاصة وأن المنطقة تعرف نسبة مرتفعة من السرطان بسبب الغازات السامة التي أطلقها الاستعمار الإسباني بعد معركة أنوال المجيدة وكذلك بالنسبة لمناطق جرادة وأوطاط الحاج وتنغير وتالسينت ووارزازات...

هكذا أظهر النظام طبيعته الاستبدادية والبوليسية، ولم يكتف بهذا، بل عمل ولازال على خنق مختلف القوى الحية المناهضة لسياساته وعلى رأسها النهج الديمقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي بحرمانها من وصولات إيداع ملفاتهم لدى السلطات ومن استعمال القاعات العمومية وتعنيف واعتقال مناضليها ومناضلاتها، كما لم يفلت الصحافيون/ ات النزهاء والمدونين من البطش البوليسي واعتقال البعض منهم بتهم أخلاقية حتى يغطي على طبيعته الاستبدادية كسليمان الريسوني وعمر الراضي وتوفيق بوعشرين. إضافة إلى ملاحقة معارضيه بالخارج مستعملا كل الأساليب الدنيئة وقد تزداد هذه الممارسات البوليسية بعد تطبيعه مع الكيان الصهيوني وتوقيع اتفاقية التعاون الأمني والاستخباراتي والعسكري معه.

إن المغرب الممكن الذي طبل له خدام المخزن لم يحصل ولن يتحقق في ظل النظام القائم ذي الطبيعة الاستبدادية والمستند إلى الريع وإفساد الحياة السياسية، لكننا نعرف المغرب الذي نريد وكيف نحققه.

إننا كأحرار وحرائر هذا البلاد نطمح لمغرب حر، مستقل فعليا عن الدوائر الامبريالية وعن الصهيونية، مغربا، تكون فيه السيادة للشعب، مصدر كل السلط، يخضع فيه الجميع للمحاسبة دون أي تمييز أو تقديس، ويعاد فيه توزيع ا لثروات لكون تاريخ البلاد منذ الاستقلال الشكلي هو تاريخ نهب المال العام.

إن تحقيق هذا التغيير الجذري ليس مستحيلا ولا مجرد طموحات وإنما قابل للتحقيق وفق برنامج واضح رغم صعوبة المهام. لقد أثبتت حركة 20 فبراير أن التغيير ممكن وأن أي نظام غير قادر على الصمود أمام إرادة الشعب التواق للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية ودولة الحق والقانون والمستعد للتضحية من أجل مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة.

إن شعار "ربط المسؤولية بالمحاسبة" والسؤال "أين الثروة" هما فقط للضحك على الذقون، وقد أثبتت عدة وقائع زيف هذه الشعارات، فأين الملايير التي نهبتها شركات المحروقات؟ ولماذا تم إقالة رئيس مجلس المنافسة السابق دون شكره كما عودنا على ذلك رئيس الدولة؟ وأين هي الأموال المهربة إلى الخارج ومن هم/ هن أصحابها؟ وما هي الإجراءات القانونية المتخذة؟ وما هي الإجراءات المتخذة في حق بن كيران حول خروقاته في توظيف ابنته وقضايا أخرى؟ وما هو قرار الدولة من فضيحة اجتياز مباراة الأهلية لولوج مهنة المحاماة التي وصلت إلى العالمية وإهانة وزير العدل لأبناء وبنات المغاربة الذين يدرسون بالجامعات المغربية، ...

فرغم أن مستوى النقاش الذي كان سائدا بين مكونات حركة 20 فبراير لم يكن معمقا وصريحا حول أهداف الحركة والتناقضات التي كانت تخترقها، فإنها استطاعت أن تزعزع أركان النظام الذي كان مكيافيليا بارعا، لذلك التغيير ممكن والمغرب الذي نحلم به ليس مستحيل التحقق شريطة أن يتجاوز أحرار وحرائر هذا البلد الجريح ومختلف القوى السياسية والحقوقية والجمعوية والنقابية المناهضة للمخزن ذواتهم الضيقة وأن يساهموا إيجابيا في مختلف المبادرات الهادفة إلى تأسيس جبهة شعبية واسعة ميدانية ذات أهداف واضحة، بدءا بالنضال المشترك في مختلف الواجهات واستحضار كافة السيناريوهات من أجل إسقاط المخزن وبناء نظام مرحلي توافقي يؤسس إلى نظام ديمقراطي حقيقي. إن النظام القائم يؤكد كل يوم أنه غير مستعد لتقديم تنازلات سياسية أو لتحسين ظروف عيش المواطنين/ ات، بل إنه يتمادى في إذلال أوسع الجماهير من خلال حرمانهم/ هن من أبسط الحقوق، سواء على مستوى الحريات أو في دعمه المكشوف للرأسمال على حساب الطبقة العاملة أو من خلال إثقال الطبقات المتوسطة بالضرائب دون أن ينعكس ذلك إيجابا على مستوى عيشها، بل إن أحوالها تزيد تدهورا كل سنة مقابل إغناء حفنة من الانتهازيين/ ات خدام المشروع المخزني، أليس الظرف مناسبا لخلق جبهة شعبية واسعة لمناهضة غلاء المعيشة والتضييق على الحريات والمطالبة بتغيير جذري للدستور شكلا ومضمونا وإسقاط الفساد والاستبداد وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والصحفيين والمدونين/ ات؟ شخصيا لا أجد أي تبرير لتقوقع مختلف القوى الحية والديمقراطية واليسارية التي تدعي تبنيها قضايا الجماهير المسحوقة غير أنها لا تؤمن بما تدعيه. الممارسة الميدانية هي المعيار الوحيد لقياس برامج كل تنظيم، فهل سنرى صحوة الضمير بهذه القوى؟ ●

اكتساح الرأسمالية للقطاعات الاجتماعية

لقد تغولت الرأسمالية، انها لم تكتف باستغلال الطبقة العاملة مباشرة، وتشريد الفلاحين الصغار والمتوسطين عن طريق نهب الأراضي، وتعميم الهشاشة في اهم القطاعات (غير المهيكلة كالفراشة...)، في مختلف الأنشطة المضاربتية، والزج بالشباب في مستنقع البطالة وترويج المخدرات وفي تجارة الجنس...لقد استفادت اليوم البرجوازية الرأسمالية من اختيارات الدولة المخزنية التي تضرب في العمق القطاعات الاجتماعات من تعليم وصحة وشغل وسكن...ناهيك عن الحقوق السياسية والثقافية...فميزانية الدولة تخصص أهم نفقاتها لوزارة الداخلية والدفاع، وتعتمد على الضرائب لتمويلها (الضريبة على الدخل التي يدفعها بالأساس الأجراء، والضريبة عن القيمة المضافة التي يؤديها الشعب بدون تمييز...)

الكل يلاحظ اليوم ("بعينك يا بنعدي") هرولة البرجوازية الرأسمالية نحو التعليم الخصوصي، نحو القطاع الصحي الخصوصي، نحو التشغيل بالتعاقد لمدد محدودة...

لكل هذه العوامل، فقد قررت جريدة النهج الديمقراطي، لسان النهج الديمقراطي العمالي، تخصيص ملف عددها 492 لهذا الاكتساح الرأسمالي الذي من ورائه استقالة الدولة من كل ما هو اجتماعي، تراجع الحركة النقابية، ضعف المقاومة الشعبية، غياب أدوات الدفاع الذاتي وأدوات التغيير الثوري في مقدمتها حزب الطبقة العاملة، هذا الحزب الذي قرر النهج الديمقراطي العمالي بنائه في خضم الصراع الطبقي المرير.

اكتساح الرأسمالية للعالم ولمختلف ميادين النشاط الاجتماعي: الأيديولوجيا والقوى الفاعلة والأدوات والوسائل

عبد الله الحريف

في إطار بحثها الجنوني على فرص جديدة لمواجهة ميل نسبة الربح إلى الانخفاض الذي يميزها، تكتسح الرأسمالية العالم حيث أصبحت سائدة في كل بقاع المعمور. كما تكتسح أنشطة مختلفة، إما كانت، بالأساس، من مهام الدول أو الهيئات المنتخبة المحلية أو الجهوية(إنتاج وتوزيع الكهرباء والطاقة، بشكل عام، والماء والنقل العمومي والصناعات ذات الطابع الاسترتيجي والتعليم والصحة والثقافة والرياضة) وإما كانت، بالأساس، منزلية(التغذية وتنظيف الملابس...) وإما كانت تهيمن عليها البرجوازية الصغرى والمتوسطة(تجارة التقسيط ومهن حرة كالمحاماة والطب). كما نلاحظ هجوما كبيرا على الأراضي الفلاحية في العالم الثالث من طرف الشركات المتعددة الاستيطان وبعض الدول لانجاز مشاريع زراعية أوغيرها.

ولتحقيق هذا الهدف، ترتكز الرأسمالية على أيديولوجيا وأدوات وسائل جد فعالة:

-1الأيديولوجيا:

لعل أهم أيديولوجيا اعتمدت عليها الرأسمالية، منذ أربعة عقود، هي النيولبرالية التي ترتكز على عقيدة مفادها أن السوق (أي قانون العرض والطلب) هو الحل السحري لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الرأسمالية. والنتيجة هي سعي الرأسمالية إلى تحويل جل الإنتاج المادي والغير مادي (العلم والثقافة والفن والرياضة والترفيه...) والخدمات إلى سلع تتبادل في السوق. هكذا يصبح دور الدولة يقتصر على ضمان حرية السوق بتخليصه من أية قوانين تعرقل سيره أو تدخلات للدولة لمعالجة اختلالاته، من جهة، وتوفير الشروط لاكتساح الرأسمالية لجل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والترفيهية، من جهة ثانية... ولذلك يجب أن تنسحب الدولة من كل الأنشطة الاقتصادية (إنتاج وتوزيع الكهرباء والبترول والغاز والصناعات ذات الطابع الاستراتيجي...) والاجتماعية (التعليم والصحة والنقل العمومي..) والثقافية والترفيهية وأن تترك اليد طليقة لاكتساح الرأسمالية لهذه القطاعات. على مستوى العلاقات مع الخارج، فتح الباب على مصراعيه أمام الراسميل والبضائع الأجنبية. ورفعت النيولبرالية شعارات خوصصة القطاع العام وتفكيك القوانين التي تنظم السوق ووقف تدخلات الدولة لمواجهة اختلالاته و" دولة أقل". وهي شعارات يكذبها الواقع حيث أن السوق ليس حرا كما يتطلبه قانون العرض والطلب، بل تهيمن عليه الاحتكارات، وعلى رأسها الشركات المتعددة الاستيطان، التي تنتزع ريعا هائلا. هذه الشركات التي أغلبيتها الساحقة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان. كما أن الكلام عن "دولة أقل" هو من قبيل ويل للمصلين. وهي، في الحقيقة "دولة أقل" من حيث التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها إزاء الشعب و"دولة أكثر" لتوفير الشروط للرأسمال: بنيات تحتية ضرورية (طرق وسكك حديدية ومطارات ومواصلات...) وأراض وكهرباء وهاتف وإنترنيت وغيرها بأثمان زهيدة وامتيازات ضريبية... ويد عاملة مؤهلة للعمل ورخيصة وقوانين قمعية ضد الطبقة العاملة وجهاز أمن قوي للتصدي لاحتجاجات العمال والكادحين.

هكذا يتبين أن النيولبرالية هي أيديولوجيا الرأسمال الاحتكاري، وعلى رأسه الشركات المتعددة الاستيطان رأس رمح الامبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فلا عجب أن يتحمس الرأسمال الاحتكاري، وخاصة المعولم، المغربي لتطبيقها.

-2القوى الفاعلة والأدوات والوسائل:

إضافة إلى النيولبرالية كعقيدة، يرتكز اكتساح الرأسمالية للعالم ولمختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها على قوى اجتماعية(الرأسمال الاحتكاري، وعلى رأسه الشركات المتعددة الجنسية) ومؤسسات خاضعة لها: نقدية(صندوق النقد الدولي...) ومالية(البنك العالمي...) وتجارية(منظمة التجارة العالمية...) وإعلامية(آلاف القنوات التلفزية...) وسياسية(الاتحاد الأوروبي...) وتجمعات لقادة شركات متعددة الجنسية وسياسيين ومفكرين(منتدى دافوس(1) ولقاءات بلدربرغ(2)...) ومؤسسات لا ربحية لبعض كبار الأغنياء(بيل غيتس وروكفلير وكارنيجي وصوروص...) ومنظمات غير حكومية ممولة من طرف هذه المؤسسات وهيئات التفكير(3) كشركة راند(4) ومؤسسة هيريطاج(5).

هكذا يستغل صندوق النقد الدولي المديونية ليفرض برامج التقويم الهيكلي التي تتجسد في تراجع تدخل الدولة في الميدان الاجتماعي (التعليم والصحة والسكن والنقل العمومي...) وفي ميادين استراتيجية كالطاقة والماء (إنتاج وتوزيع الكهرباء والنفط والغاز والماء) والمواصلات، وذلك لصالح الرأسمال الخاص.

ويلعب البنك الدولي دورا أساسيا في هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تحديد وظيفته في قسمة العمل على المستوى الدولي التي تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسية (القطاعات التي تحضى بالأولوية) وتقديم التمويل الضروري لتوفير الشروط الملائمة للاستثمار التي ذكرناها أعلاه.

بينما تقوم منظمة التجارة بدورين أساسيين: فتح أسواق الدول التابعة أمام الرأسمال وتسليع الخدمات، وخاصة الاجتماعية.

ويلعب الاتحاد الأوروبي، على غرار مؤسسات إقليمية أخرى، دورا هاما في الترويج والتقنين للوصفات النيولبرالية بالنسبة لأعضائه والدول التي تجمعه معها اتفاقيات تجارية ومالية وغيرها.

أما مؤسسات التفكير، فيتمثل دورها، أساسا، في إسداء النصيحة للشركات المتعددة الجنسية والدول حول الوسائل والتكتيكات لإنجاح اكتساح الرأسمالية لكل مناطق العالم ولكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وتقوم المؤسسات اللاربحية لبعض أكبر أغنياء العالم بدور خبيث في نشر النيولبرالية من خلال تمويلها لجمعيات غير حكومية تزعم أنها مستقلة، وهي، في الحقيقة، تشكل أدوات لنشر النيولبرالية وكذلك من خلال تقديم المنح للنخب لتكوينها وقولبتها، بل حتى شرائها وتحويلها إلى عملاء في كبريات الشركات والإعلام والبرلمانات والحكومات تخدم مصالح الرأسمال الاحتكاري في بلدانها.

وحين تعجز هذه الوسائل على فرض الوصفات النيولبرالية بسبب مواجهة الشعوب، وخاصة الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات الذين هم الأكثر تضررا من انعكاساتها المدمرة على أوضاعهم المعيشية، يسعى الرأسمال الاحتكاري إلى تقسيم صفوف الشعب من خلال تطبيق جزء من هذه الوصفات وتأجيل الجزء الآخر في انتظار توفير الشروط الملائمة لذلك. هكذا يتوفر الرأسمال الاحتكاري الغربي على استراتيجية يصرفها، بشكل انتقائي وتدريجي، حسب موازين القوى.

وحين يجد الرأسمال الاحتكاري الغربي نفسه أمام أنظمة تقدمية تسعى فعلا إلى التحرر من سيطرته وترفض اكتساحه للاقتصاد الوطني والقطاع العمومي، فإنه لا يتوانى عن اللجوء إلى العنف، إما بواسطة انقلابات عسكرية كما وقع و لا زال يقع في العديد من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وتدخلات عسكرية كما وقع في يوغسلافيا والعراق وليبيا... و حين يعجز عن ذلك، يلجأ إلى حروب هجينة تمزج بين المؤامرت والتهديدات والاستفزازات والعقوبات والحصار والحرب الإعلامية كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول، وخاصة كوبا وفينزويلا ونيكاراغوا وإيران...

والخلاصة هي أن النضال ضد اكتساح الرأسمالية لجل النشاط الإنساني يتركز، الآن، في النضال ضد الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل، أساسا، مصالح الشركات المتعددة الاستيطان باعتبارها القوة السائدة وسطها وضد الأنظمة والقوى المحلية التابعة لهذه الامبريالية.

هوامش:

(1) Forum de Davos

(2) Meeting Bilderberg

(3) Think Tank

(4) Rand Corporation

(5) The Heritage Foundatio

الدولة تتجه نحو تفكيك التعليم العمومي لصالح القطاع الخاص

الإدريسي عبد الرزاق

هناك متلازمتين ثابتتين حول التعليم بالمغرب في جل التقارير الرسمية المغربية والمؤسسات المالية الدولية، هما: تمويل التعليم الذي تعتبر أنه يُثقل كاهل ميزانية الدولة وبالتالي وجب التخلص منه ما أمكن، وأن التعليم الخصوصي لم يستطع التوسع بالشكل الكافي ليحل محل العمومي..

فميثاق التربية والتكوين (1999)، الذي يشكل المرجع للإجراءات التراجعية للتعليم بالمغرب (تنويع التمويل وضرب المجانية، الخوصصة، تنويع التوظيف وضرب الاستقرار..)، تعتبره الدولة ميثاق إجماع صادقت عليه الأحزاب الممثّلة بالبرلمان والمركزيات النقابية..، حدّد هدف توسيع التعليم الخاص ليصل عدد تلامذته 20% من مجموع تلامذة المغرب في أفق 2015، لكن هذا الهدف لم يتحقق، لعدة عوامل منها أن التعليم الخصوصي يبقى ملتصقا بالتجارة والتسليع حيث تصبح التربية سلعة والتلميذ زبون والمدرس أجير، والهدف هو الربح السريع والسوق متوفر بالمدن الكبرى، كما أن القدرة الشرائية لأوسع الشعب لا تسمح بالأداء وبالتالي يفضلون التعليم العمومي.

كما أن التعليم الخصوصي يبقى غالبا انتقائيا حيث المؤسسة تختار تلامذتها منذ البداية ويمكن أن تتخلى عن أي تلميذ بطرده من المؤسسة إذا تبين أنه لا "يصلح" لها ويمكن أن ينقص من غبطة نتيجة 100% من النجاح.

فالدولة مستمرة في تشجيع التعليم الخصوصي ماليا وتشريعيا وماديا (توفير الأراضي وتفويت المؤسسات واستعمال الفضاءات العمومية ومدرسي ومؤطري وزارة التربية...)، وفي إطار ما يسمى بالشراكة عام خاص Partenariat Public Privé PPP. ويتم التنظير والتبرير لذلك بكون التعليم الخصوصي ليس فقط "شريكا" و"مُكَمِّلا"، بل هو خدمة ومرفق عمومي ليس تجاريا بحتا، وهذا بالطبع تغليط، لأن تعريف المرفق العمومي هو أن تكون خدماته في متناول عامة الناس وليس فقط لمن له إمكانية الأداء لمالك المشروع الربحي. وهذا ما يجعل المطالبة بـ "تعليم عمومي مجاني موحّد (لا وجود فيه للتعليم الخصوصي) لجميع بنات وأبناء شعبنا من الأولي إلى العالي" أمر ملح يجب تجند الجميع من أجل تحقيقه.

وقد أظهرت تداعيات جائحة كورونا النتائج الكارثية لبطش أرباب العمل في مختلف القطاعات وفقدان مناصب الشغل للعديد من المأجورين وغير المأجورين وتراجع القدرة الشرائية وتضخم المشاكل والنزاعات الكثيرة ومنها التي وصلت حتى للقضاء، بين أرباب شركات التعليم الخصوصي وأسر التلاميذ حول الأداء الشهري لمقابل دراسة التلاميذ بما فيها الأشهر التي لم تتم فيها الدراسة بسبب الحجر الصحي أو تمت فيها الدروس عن بعد، مما أدى بالعديد من التلميذات والتلاميذ إلى الهجرة من التعليم الخصوصي إلى مؤسسات التعليم العمومي مواسم 2019-2020 و2020-2021 و2021-2022 و2022-2023.

فحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة التربية الوطنية في 6 شتنبر 2022، فمجموع تلاميذ التعليم الخصوصي يشكل نسبة 13،3% من مجموع تلامذة المغرب وأن مقارنة بالموسم الماضي 2021-2022:

التعليم الابتدائي الخصوصي تناقص بـ -4،8%

والابتدائي العمومي تزايد بـ 0،8%

التعليم الإعدادي الخصوصي تناقص بـ -4،1% والإعدادي العمومي تزايد بـ 6،4%

التعليم التأهيلي الخصوصي تناقص بـ -10،3% والتأهيلي العمومي تزايد بـ 6،4%

مجموع التعليم الخصوصي تناقص بـ -8،6% ومجموع العمومي تزايد بـ 4،2%

وقد كشف تقرير مجلس المنافسة (مؤسسة رسمية) حول موضوع: "وضعية المنافسة في قطاع التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب"، الصادر في نوفمبر 2021 أن قطاع التعليم الخاص بالمغرب، خلال موسم 2019-2020، لم يتمكن من تحقيق الهدف المحدد في ميثاق التربية والتكوين (1999) والمتمثل في بلوغ عدد تلامذته 20 بالمائة من مجموع تلامذة التعليم بالمغرب لسنة 2015، وذلك لـ "ضعف الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي مقارنة مع نظيراتها العمومية"، ولتمركز نسبة 28،60% من المؤسسات التعليمية الخصوصية بثلاث جهات: الدار البيضاء- سطات والرباط - سلا - القنيطرة وفاس - مكناس، مع هيمنة الطور الابتدائي الذي يشكل 40،50 بالمائة من مجموع مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي برسم الموسم الدراسي 2018-2019، ودعا المجلس إلى الارتقاء بالتعليم الخصوصي لتغطية جميع المناطق مع إقرار آليات تحفيزية لاستثمار الخواص في قطاع التعليم، وذلك بإرساء شراكة تعاقدية بين الدولة والجهات والقطاع الخاص للرفع من دينامية سوق التعليم المدرسي الخصوصي.

وللتذكير فقبل إنزال البرنامج الاستعجالي، شخص البنك الدولي أهم داء في كون التعليم الخاص متواضع بسبب التزام الدولة بالمجانية، أما المجلس الأعلى للتعليم فقد أقر إحداث صندوق لدعم التعليم المدرسي (الابتدائي والإعدادي) وبالتالي إثقال جيوب المواطنين بمصاريف جديدة... وتنمية التعليم الخصوصي بإشراك القطاع الخاص في تدبير مؤسسات تعليمية "عمومية" قائمة وتفويض تدبير مدارس عمومية للقطاع الخاص وتطوير نموذج جديد كبير ومتكامل للتعليم الخصوصي لتغطية مختلف المناطق وبالتالي تعميم تسليع التربية والتعليم أكثر، وفي التعليم العمومي إرساء التوظيف الجهوي بالتعاقد، وربط الأجر والترقية بالمردودية...

لقد لعبت الوظيفة والخدمة العموميتين دورا أساسيا في إرساء العدالة الاجتماعية عبر تقاسم الثروات، وذلك عبر توفير الدولة الخدمات العمومية المجانية (التعليم والصحة والنقل والترفيه..) لصالح العموم وعبر تمويلها بالمالية العمومية التي هي ناتجة عن مختلف مداخل الدولة من خيرات اقتصادية أو من ضرائب عن الأرباح والأجور وغيرها. في المقابل نجد أن الخدمات الخصوصية (التابعة للقطاع الخاص) تحرم الذين يلجؤون إليها من حق الاستفادة من جزء من المالية العمومية، حيث نجد أغلبية هاته الشريحة وبالخصوص الأجراء، تعاني من ثقل مصاريف هاته الخدمات من تعليم وصحة ونقل... لن تعوضها أية زيادة في الأجور الغائبةآصلا.

فالدولة المغربية، ومنذ بداية الثمانينات وقبلها، وبتوصيات من المؤسسات المالية الدولية وبسياسات التقشف في الوظيفة والخدمة العموميتين وبرنامج التقويم الهيكلي، سائرة في اتجاه ضرب الخدمات العمومية وعلى رأسها التعليم في اتجاه خوصصته وتسليعه وتخلي الدولة عن تمويله وتدبيره، بدعوى أنه مكلف ويثقل ميزانياتها، وبالتالي يجب تركه للقطاع الخاص وتشجيعه بالإعفاءات الضريبية وتوفير الأراضي والبنايات وحتى توفير الأطر التربوية والإدارية..

وللتذكير فقد دعا أرباب مؤسسات التعليم الخصوصي بالمغرب إلى خوض إضراب عن العمل يوم 14 مارس 2017..

في نفس الفترة دعت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي إلى إضراب يوم 23 مارس 2017 لم يتم فتح الحوار معها، ولا تساؤل من طرف الحكومة والوزارة حول أسباب الإضراب لأن الأمر يتعلق بالتعليم العمومي.. وليس هناك أي مشكل الإضراب تلو الإضراب والاقتطاع من أجور المضربين تلو الآخر..

لقد اشتكى آنذاك أرباب مؤسسات التعليم الخصوصي بالمغرب من كون أنهم يعانون من النقص في الأطر التربوية، وأن من بين 11000 أستاذ الذين التحقوا بالتربية الوطنية الفوج الأول من الأساتذة المفروض عليهم التعاقد بداية يناير 2017، هناك حوالي 2000 أستاذ وإداري هاجروا التعليم الخصوصي هروبا من أوضاعه المزرية (بالطبع كما القول الشعبي القط لا يهرب من دار العرس)، أي الهروب من وضع هش إلى وضع "أقل" هشاشة..

لم ينفذ إضراب أرباب مؤسسات التعليم الخصوصي بالمغرب بالطبع، لأن الوزير بالمختار جلس معهم على الفور وقرر رفض الترشيح لمباراة ولوج التعليم من طرف كل العاملات والعاملين بالتعليم الخصوصي، وهو قرار غير دستوري وغير ديمقراطي، وبقي ساري المفعول لكل مباريات التعاقد بالتعليم إلى الآن، وفي نفس الإطار تراجع الوزير بالمختار على قرار الوزير الوفا محمد وسمح لأساتذة التعليم العمومي العمل بمؤسسات التعليم الخصوصي.

وهذا يذكرنا بالاتفاق الإطار للحكومة لصالح أرباب التعليم الخصوصي في 2013 لتكوين 10000 إطار تربوي 2013 - 2016 بالمدارس العليا للأساتذة، تم التكوين لكن أرباب التعليم الخصوصي لم يفوا بالاتفاق لتبقى أغلبة أساتذة أطر تربوية، مُعطلة ومحتجة، إلى أن التحق جلهم عبر التعاقد المفروض.

ويهدف مرسوم فصل التكوين عن التوظيف ليوليوز 2015، إلى توفير الأطر التربوية تكون رهن اشارة التعليم الخصوصي تم تكوين 10000 أستاذ بغرض توظيف 7000 في العمومي، مما أدى إلي انطلاق احتجاجات قوية للمتدربين تم على اثرها أغلبهم مع الانتقام من حوالي 150.

الرباط 15 يناير 2023

زحف الرأسمال الأجنبي على التعليم العالي بالمغرب
استهداف للسيادة الوطنية

عبد الحق الوسولي

مقدمة

على غرار القطاعات الحيوية، كان قطاع التعليم عموما وقطاع التعليم العالي خصوصا من بين القطاعات الاجتماعية المستهدفة بسياسة التقشف، المملاة من طرف الدوائر المالية الامبريالية في بداية الثمانينات، مما أدى إلى انخفاض دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية الحيوية مثل التعليم والصحة.

إن إشكالية السياسة التعليمية في المغرب إشكالية تاريخية وسياسية ملازمة لطبيعة النظام السياسي الاستبدادي التبعي للإمبريالية الغربية، ويعكس في جوهره الصراع بين مشروعين تعليميين متناقضين: مشروع النظام المخزني وهو مشروع يسعى إلى تأبيد التبعية للإمبريالية الغربية ويستهدف في العمق السيادة الوطنية، ومشروع القوى التقدمية، الديمقراطية والوطنية، وهو مشروع يدافع على تعليم وطني، حداثي، ديمقراطي، موحد، جيد ومجاني لجميع المغاربة. إن معركة إصلاح التعليم جزء لا يتجزأ من معركة استكمال مهام التحرر الوطني والسيادة الوطنية. فالسؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح هو: هل سياسة تشجيع خوصصة التعليم العالي ببلادنا تهدف إلى تحقيق السيادة والتحرر الوطني وخدمة المواطن المغربي، أم تخدم الكتلة الطبقية السائدة وكيلة الإمبريالية الغربية وترهن البلاد في يد المعمرين الجدد وبالتالي استهداف السيادة الوطنية والتحرر الوطني؟

التخريب المنهج للتعليم العالي العمومي وتشجيع الخوصصة

إن نتائج تدمير التعليم العالي العمومي، والسعي للمزيد من الخوصصة التي انطلقت بشكل تدريجي، ومتواتر منذ بداية الثمانينات نلاحظ فصولها الأخيرة حاليا والمتمثلة في الإصرار والتمادي في الخوصصة المفرطة للتعليم العالي بالمعاهد والجامعية المتخصصة وكليات الطب...

هذا في الوقت الذي كانت فيه نسبة التعليم الخاص العالي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جدا في عقدي الستينات والسبعينات، أصبح القطاع الخاص يشكل مكونا أساسيا بمنظومة التعليم العالي وفق آخر الإحصائيات الرسمية.

فعدد الطلبة بالتعليم العالي الخصوصي انتقل من 43 ألف و616 في الموسم الدراسي 2016-2017 إلى 57 ألف و222 برسم الموسم الدراسي 2020-2021 وإلى 62 ألف و600 طالبة وطالب يرسم الموسم 2021-2022، إذ بلغ عدد المسجلين الجدد برسم الموسم الدرلسي 2021-2022 24 ألف و735 طالب وطالبة حسب إحصائيات الوزارة المعنية بموقعها الرسمي بعنوان التعليم العالي في أرقام.

وسجل ارتفاع مؤسسات التعليم العالي الخصوصي ارتفاعا ملحوظا بالنسبة للجامعات المحدثة في إطار الشراكة، حيث انتقلت من 27 جامعة في الموسم الدراسي 2016-2017 إلى 37 برسم الموسم الدراسي 2020-2021 و39 برسم الموسم 2021-2022. وقد انتقل عدد الجامعات الخاصة من 22 جامعة في الموسم الدراسي 2016-2017 إلى 24 في الموسم الدراسي 2021-2022. وبالمقابل عرف عدد المؤسسات الخاصة الغير التابعة للجامعات الخاصة تراجعا، فقد انتقلت من 150 في الموسم الدراسي 2016-2017 إلى 137 في الموسم الدراسي 2020-2021 و132 في الموسم الدراسي 2021-2022 نتيجة لوفرة وتنوع العرض لدى الجامات الخاصة وكذلك منح المعادلة للشهادات المحصل عنها من الجامعات الخاصة بالشهادات الممنوحة من طرف التعليم العالي العمومي.

إن الدولة لا تملك سيطرة تُذكر على قطاع التعليم العالي الخاص، حيث أنّ الرسوم الدراسية والمقررات في المؤسسات الخاصة غير خاضعة للتنظيم ولا تتم مراقبتها. وما زاد الوضع سوءاً، هو وجود استثمارات في قطاع التعليم العالي الخاص من قبل الكتلة الطبقية السائدة المتحكمة في القرار الساسي والاقتصادي والجامعات والمعاهد التابعة للدول الإمبريالية الغربية، ممّا قد يؤثر سلبا على الهدف الأسمى من التعليم العالي والبحث العلمي، ألا وهو خدمة مصالح الشعب المتمثلة في التقدم والازدهار والعيش الكريم والتحرر الوطني من التبعية وهيمنة الرأسمال الأجنبي والطفيلي المغربي على الاقتصاد الوطني. كما أدّى الافتقار إلى إطار تنظيمي لمراقبة القطاع الخاص إلى زيادة مشاركة صناديق الاستثمار الأجنبية والجهات الفاعلة الدولية في نظام التعليم المغربي، وغالباً ما يكون ذلك لأغراض ربحية، وموجه لخدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة والشركات المتعددة الجنسيات. كما أننا نجد مع الأسف الشديد أن جزء كبير من التعليم العالي الخاص أصبح سلعة لا يهم

المستثمرون فيه إلا الربح السريع إذ أن كل طالب يتابع دراسته في هذه المؤسسات فإنه يحصل على الشهادة بغض النظر عن مؤهلاته العلمية والمعرفية.

إنّ التعليم العالي الخاص الموجه إلى أبناء الطبقات الميسورة أدى إلى نظام تعليمي متوازي متعدد السرعات بحيث يختبر الطلاب من خلاله قيماً مختلفة ويعيشون في "مغرب" مختلف ويسلكون مسارات مختلفة قد لا تتقاطع أبداً، ونتيجة لذلك، يتفاقم الظُلم والإقصاء الاجتماعي، ولم يعُد يعتبر التعليم حقّاً ومصلحة عامة يجب الحفاظ عليها وإنّما أقرب إلى سلعة تخضع للعرض والطلب مما عمق الفوارق الطبقية والأخطر من ذلك أنه أنتج وأجج الحقد الاجتماعي بين فئات المجتمع.

إن خلل اللامساواة واللاديمقراطية لم يصب فقط المنظومة التعليمية بل إنه أحدث شرخا واضحا في المجتمع المغربي، مما أدى إلى تفشي الحقد الاجتماعي من جهة واعتبار المواطنين غرباء في وطنهم. إن سياسة النظام المخزني النيوليبرالية في التعليم العالي، كرست وقننت الإجهاز على التعليم العالي العمومي وإخضاعه لسطوة رأس المال،...

العواقب السلبية لخوصصة التعليم العالي ورهنه في يد المستثمر الأجنبي

إن السياسة التعليمية ببلادنا المتبعة هي سياسة طبقية بامتياز. فهناك جامعات للكتلة الطبقية السائدة والتي تهدف إلى إعادة إنتاج النخب القادرة على التفكير والمحافظة على امتيازاتها الطبقية وهذا بالطبع متاح فقط لأبناء الأغنياء (الجامعات والمدارس الخاصة المرتبطة ارتباطا كليا أو جزئيا بالجامعات والمعاهد الأجنبية وخصوصا الإمبريالية الفرنسية) ، بالمقابل تعليم عالي عمومي لأبناء عموم الشعب والتي كانت على الأقل حتى حدود السبعينات وسيلة للترقي الاجتماعي وهذا لم يكن أن يتم إلا بفضل تضحيات نساء ورجال التعليم ومقاومتهم للسياسة الطبقية اللاشعبية واللاوطنية للنظام، لكن ومنذ نهاية السبعينات أصبح الهدف من الجامعة العمومية هو محاصرة العقلانية والفكر التحرري والنقدي وبالمقابل شل العقل عن التفكير وإعداد يد عاملة مؤهلة تكون في خدمة الكتلة الطبقية السائدة والشركات المتعددة الجنسيات وبأجور متدنية لكنها غير قادرة على الإبداع والتفكير.

إن خلل اللامساواة واللاديمقراطية لم يصب فقط المنظومة التعليمية بل إنه أحدث شرخا واضحا في المجتمع المغربي، مما أدى إلى تفشي الحقد الاجتماعي من جهة واعتبار المواطنين غرباء في وطنهم. إن سياسة النظام المخزني النيوليبرالية في التعليم العالي، كرست وقننت الإجهاز على التعليم العالي العمومي وإخضاعه لسطوة رأس المال، خاضع لتحكم متطلبات المقاولات الرأسمالية تحت عنوان المرونة والقابلية للتشغيل (التشغيلية) كموجهين أساسين لأهداف التعليم والبحث العلمي ومضمونه، خادم لمنظور تنموي يفتح البلد فريسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي ستعمق التبعية للإمبريالية الغربية وتضرب في العمق السيادة الوطنية ورهنها في يد الإمبريالية والصهيونية.

خلاصة

استنادا لما سبق فواقع التعليم في ظل نظام تبعي لا يمكن له إلا أن يكون تعليما طبقيا بامتياز يخدم مصالح النظام المرتبطة بمصالح الإمبريالية والصهيونية. فكما أشرنا سابقا فإن التعليم العالي العمومي المتاح لأبناء الشعب يجب أن ينتج في أحسن الأحوال يد عاملة مؤهلة تكون في خدمة الرأسمال الطفيلي والكتلة الطبقية السائدة والرأسمال الأجنبي. أما أبناء الطبقة السائدة فلهم التعليم الخاص وخصصا الأجنبي والدراسة في الجامعات والمدارس الغربية وهؤلاء هم أطر المستقبل والذين سيتحكمون طبعا في السياسة والاقتصاد ويكونون في خدمة الإمبريالية الغربية والصهيونية والرجعية وبطبيعة الحال فالمستهدف الرئيسي هو السيادة الوطنية والتحرر الوطني.●

تالسينت: حول تدهور قطاع الصحة

إبن البلد

على إثر الوضع الكارثي والمزرى الذي يعيشه قطاع الصحة بمناطق إقليم فجيج وعلى وجه الخصوص بلدة تالسينت غياب الأطر الطبية وعدم توفر التجهيزات الطبية وكذلك التماطل والاستهتار في انهاء وفتح مستشفى بلدة تالسينت متعدد التخصصات، الشيء الذي رفضته ساكنة بلدة تالسينت، وعيا منها بحجم المشاكل والاستهداف الممنهج، وإيمانا بعدالة قضيتها وعدم القبول بهذا الواقع المأزوم، إذ شهدت مدينة تالسينت تحركات احتجاجية ومسيرات شعبية حاشدة و إضراب عام ، وذلك للمطالبة بمعالجة مختلف الاختلالات التي عرفتها أنداك مخططات التهيئة والتعجيل بإنجاز كافة المشاريع المبرمجة خاصة مشروع المستشفى متعدد التخصصات الذي لم تنته أشغاله لحدود الساعة ، نظرا لما تعرفه الشبكة الاستشفائية بالمنطقة من خصاص مهول على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات والموارد الطبية ، حيث تتوفر على مركز صحي وحيد بمعدات طبية وتجهيزات جد هزيلة / مرتبطة أساسا بخدمات الطب العام ، وهو ما ينعكس سلبا على صحة المواطنين ، ويعمق من معاناتهم وإقصائهم ... خاصة مع شساعة المنطقة التي تضم 3 جماعات (11000 كلم مربع) ، وارتفاع عدد ساكنتها(37644 نسمة حسب احصائيات 2014) وظروفها الجغرافية الصعبة ، بالإضافة لحالة الفقر المدقع المخيمة على أسرها .

الاحتجاجات الشعبية بتالسينت جرس إنذار أخر

إن معركة ساكنة تالسينت من أجل الحق في التطبيب هي معركة شعبية أخرى تنضاف إلى باقي الاحتجاجات الشعبية عبر ربوع الوطن لتؤكد على مدى الاحتقان والغضب الشعبي المتزايد من السياسات الحكومية اللاشعبية في ظل عدم توفير الحاجات والبنيات الأساسية للمواطنين، لتنضاف أزمة الصحة والحق في العلاج إلى باقي الأزمات التي تعيشها الجماهير الشعبية وإلى باقي الانتهاكات التي تتعرض لها الحقوق الانسانية الكونية المكفولة للمواطنين.

ولدى قررت جماهير بلدة تالسينت خوض شكل احتجاجي يوم الاثنين 09 يناير 2023 على الساعة الخامسة مساءا بتوقيت الاداري وعليه نهيب كافة الجماهير الشعبية والجماعات المجاورة لبلدة تالسينت والإطارات الديمقراطية والتقدمية وعموم الجماهير الشعبية الحضور الوازن والمكثف للمساهمة في إنجاح هاته المحطة النضالية.

لدى فلنكن جميعا في مستوى اللحظة التاريخية فكرامة البلد وحرية شعبها وعدالة حقوقهم في الكرامة هي ملزمة لنا جميعا بنفس القدر، فالمغاربة قاطبة بمن فيهم نحن جماهير وشعب تالسينت، سيذكرون من هم أصدقائهم ومن هم أعدائهم.

مستمرون معكم وبجانبكم جماهيرنا العظيمة وسنستمر إلى آخر الدرب ما دامت شروط الاستمرارية قائمة، وكلنا أمل وقوة أن تتحقق مطالبنا العادلة والمشروعة، فإرادتنا اللا محدودة الأفق تجعلنا نؤمن حتى النخاع، أن يوم النصر العظيم قادم وقريب، وستشيد أبراجه العالية بسواعد كل الشرفاء الحقيقيين الذين مازالوا يحملون الألم والأمل بالعبور نحو ضفة الحرية والكرامة.

المجد والخلود لكل الشرفاء الأحرار، الخزي والعار لكل من ارتد وخان.

وعاشت تالسينت حرة، صامدة، مناضلة

(الصورة لمستشفى تالسينت !؟)

التخريب والخوصصة: سمة الوضع الصحي بإقليم صفرو

مصطفى خياطي

لأكثر من 250 ألف نسمة، وهي تقريبا تعداد ساكنة إقليم صفرو، يوجد مركز اسستشفائي إقليمي واحد لا يتوفر على جميع التخصصات الطبية المعروفة والشائعة أمراضها، فما بالك بالأحرى ذات التعقيدات التي تحتاج أطرا وتجهيزات متطورة ومواكبة للأبحاث والدراسات التي ما فتئت المختبرات والجامعات تعمق البحث حولها. وبالإضافة لهذا المركز الاستشفائي اليتيم داخل المدينة، توجد عشرات المستوصفات موزعة 4 منها داخل أحياء المدينة، والباقي توجد في البوادي والقرى والمراكز الحضرية المحيطة بصفرو مثل إيموزار كندر والمنزل والبهاليل. إلا أن السمة المشتركة بين هذه المستوصفات، هي فراغها وافتقارها لأبسط التجهيزات التمريضية الأولية وغياب المكلفين والأطباء مما يدفع بالمرتفقات والمرتفقين إلى ضرورة التنقل إلى صفرو للاستشفاء بعد الحصول على موعد مما يحدث اكتظاظا فوق طاقة الأطر الطبية القليلة أصلا، إذ أن العرض الصحي بعيد كل البعد عن المضمون المعياري الذي حددته منظمة الصحة العالمية. فعدد الأطباء في القطاع العمومي لا يتعدى العشرة، من بينهم جراحين اثنين. هذا بالإضافة إلى تعقيدات الأداء قبل الولوج واعتماد المواعيد بالنسبة للتدخلات الجراحية التي قد تأخذ سنة وسنة والنصف. أما ما يسبق ذلك من إجراءات الكشف والفحص، كالراديو والسكانير.... مع التذكير أن قسم المستعجلات مثلا كان قد توقف عن العمل في مارس 2021 بعدما تهاوى سقف البناية، و لم يتم إصلاحه. وبعد عدة ضغوط من المواطنين والنقابات الصحية العاملة بالمستشفى، تم تحويل جناح الإدارة إلى قسم للمستعجلات. وخلال هذه المدة كان يتم إرسال المرتفقين إلى الخواص لإجراء فحوصات الراديو /الأشعة. هذه الإحالة في حد ذاتها تحيلنا على الوضع العام للصحة بالإقليم، حيث أن واقع الحال يدفع بالناس إلى اللجوء إلى الخواص الذين تعج المدينة بعياداتهم أكانوا في الطب العام أو طب الأطفال أو النساء والعظام أو الأسنان والعيون.... وليس هذا إلا مخططات ممنهجة من المافيا المخزنية المتحكمة لتخريب القطاع العام وفتح المجال أمام الرأسمال الباحث عن الربح ولو على حساب صحة الناس؛ إذ لم يكن عبثا حذف عبارة "عمومية" من تسمية الوزارة حتى تكون منسجمة مع أهداف البرجوازية والرأسمال.

حالة مستشفى الشيخ زايد بن سلطان

الكل يعرف مدى الأرباح التي يجنيها مستشفى شيخ زايد ابن سلطان، والاثمنة الخيالية التي يفرضها على المرضى، رغم أنه نشئ كمؤسسة ذات المصلحة العامة، معفى من أهم الضرائب، والتزم بعلاج المعوزين والمعوزات دون مقابل.

1 - من مواد الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22

من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المتعلق بنشأة مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان

المادة 1

تنشأ تحت الرئاسة الشرفية لصاحب السمو الشيخ زايد ابن سلطان وجلالتنا الشريفة مؤسسة لا تسعى إلى الربح، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويطلق عليها اسم " مؤسسة الشيخ زيد ابن سلطان". يكون مقر هذه المؤسسة المشار إليها بالرباط.

المادة 14

تعفى مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان من جميع الضرائب والرسوم على الواردات أيا كان نوعها فيما يتعلق بالمعدات والأدوات وسلع التجهيز التي تتملكها مباشرة بنفسها أو بواسطة مؤسسة من مؤسسات الائتمان التأجيري، وتكون لازمة لتحقيق الأغراض المحددة لها بمقتضى ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

وتعفى أيضا من الضريبة على القيمة المضافة:

- عن المعدات والأدوات وسلع التجهيز المشار إليها في الفقرة السابقة التي تتملكها في المغرب بنفسها أو بواسطة مؤسسة من مؤسسات الائتمان التأجيرى؛

- عن الخدمات التي تؤديها في نطاق الأغراض المحددة لها في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

وتعفى مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، زيادة على الإعفاءات المقررة أعلاه، من جميع الضرائب والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الضريبية عن الأعمال والنشاطات والعمليات التي تقوم بها وعن العائدات المرتبطة بها سواء كانت تلك الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات طابع وطني أو محلي وسواء كانت قائمة الآن أو ستفرض في المستقبل.

المادة 17

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)

2 - في مقال للسيد عمر عبد السلام، بعنوان: "مستشفى الشيخ زايد في الرباط: يفتح أبوابه للفقراء... ويضم أجنحة لعلاج الأثرياء وكبار الشخصيات" نقرأ:

"والزائر للمستشفى يجد ان هناك نزلاء من الارياف المغربية الفقيرة واثرياء يتلقون معا نفس العلاج. وقد اجريت حديثا العديد من عمليات زرع الكلى وجراحة القلب والعيون وغيرها لأشخاص من اسر فقيرة، أضف الى ذلك ان هذا المستشفى يساعد في التقليل من سفر المغاربة للعلاج بالخارج، إذ يتوفر على امكانيات وتجهيزات متطورة تمكن من اجراء عمليات جراحية بكفاءة لا تقل عن مثيلاتها في الدول الأوروبية..."

(لا يحتاج إلى تعليقي)

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

معركة الضفة: موارد لا قصائد

رغم أن تصاعد مظاهر الاشتباك المسلح بين قوات العدو الصهيوني وأبناء شعبنا في الضفة الغربية المحتلة، أبرز تشكل مجموعات مسلحة من المقاومين الفلسطينيين، شكّلت نموذجًا مهمًا للعمل الوحدوي في مواجهة الاحتلال، وفي الاستعداد للتضحية والفداء، إلّا أنّ هذا كله لا يجب أن يغطي على حقيقة تسعير العدو الصهيوني لهجمته على شعبنا في الضفة، واتخاذ هذه الهجمة شكل حملة تصفيات وقتل ممنهجة ضد أبناء شعبنا.

إن اعتداد الشعب الفلسطيني بشجاعة الفدائيين من أبناؤه في الضفة المحتلة، وفخره بتضحياتهم وبطولاتهم، لا يجب أن يكون أداة للتخلي عن خيار المواجهة الجماعية لهذا المحتل، بما يعنيه ويحتاجه هذا الواجب من ضرورة لتطوير أدوات المواجهة بكافة أشكالها، وتوفير حاضنة جماهيرية وشعبية لكل فعل مقاوم، وتعميم تجارب الاشتباك والصمود مع الاحتلال لكل موقع في فلسطين المحتلة، كما أنّ هذا النضال البطولي الذي تنهض به بضعة من المجموعات محدودة الموارد، يجب أن يفهم في سياقه باعتباره سدًا لعجز عام عن ردع ومواجهة عدوان صهيوني متمادي، وكف فلسطينية مُدماة تقف في مواجهة آلة عسكرية صهيونية متمادية في عدوانها؛ تحاول الذوذ عن فلسطين وشعبها، وعن الضفة والمحتلة والمثخنة في ظل مسعى استراتيجي صهيوني لضم معظم أجزاءها وحصر أهلها في معازل؛ يحيط بها الزحف الاستيطاني من كل حدب وصوب.

إنّ معركة الضفة المحتلة هي معركة فلسطين ومعركة كل العرب، فما سعي العدو لضم الضفة وعزل سكانها، إلا نكبة جديدة يتم إلحاقها بشعب فلسطين، وجزءًا من خطوات العدو في المجال الاستراتيجي لحسم الصراع في أرض فلسطين، وتصفية حقوق الشعب الفلسطيني وقدرته على المقاومة؛ بما يفتح الباب لتأبيد احتلال الغزاة الصهاينة لأرض العرب، ومد الهيمنة الصهيونية على كامل المنطقة العربية.

إن هزيمة هذه الموجة من العدوان الصهيوني هي واجب الوقت لكل فلسطيني وعربي ومؤمن بالعدالة والإنسانية في هذا العالم، أما الاختباء عن هذا الواجب وراء عبارات المديح لبضعة من مقاتلين يخوضون معركة أمة بأسرها فهو هروب من المعركة، وتنازل عن الحاضر والمستقبل، وتسليم لرقابنا جميعًا للصهاينة.

لم تنتصر الشعوب والأمم بنظم قصائد المديح لشهدائها في ساحات الوغى، أو لأبطال قضوا منفردين يجابهون الغزاة، ولكن شقت دروب النصر، بنضال جماعي تضافرت لأجله كل الجهود وتراكمت في سبيله التضحيات وتجندت لأجله الموارد، فما آن لأمة العرب، ولشعب فلسطين؛ مغادرة مواقع الاستنزاف والصراع على حطام سلطات تحت حراب المُستعمِر، ووقف وتجاوز حروب التدمير الذاتي التي مزقت وحدة هذه الأمة، وأخضعتها للتقسيمات ومشاريع الاستعداء والاستنزاف الطائفي؟

ضفة الصمود، وحيفا والنقب، تنتظر من شعبها الفلسطيني والعربي الكثير، لا من موقع الاستجداء للعون، ولكن من موقع من يخوض معركتنا جميعها، ويطلب محقًا موارد معركته ممن يذود عنهم، هذا واجب يعرفه شعبنا جيدًا، وهذا الشعب لم يترك يومًا نضاله أو واجبه.

ردا على سؤال مشترك من بعض الرفاق والأصدقاء حول معنى كلمة ديالكتيك؟

غازي الصوراني

أصل كلمة الديالكتيك اغريقي ...دياليجين... وتعني الحوار بين خصمين يعتمد كل منهما على حجج وحيثيات الآخر لبلورة وجهة نظره وتقديم حججه ودفاعه المضاد .....وفي عصر النهضة كان الفيلسوف الالماني العظيم جورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 - 1831): أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور، وهنا تكمن مأثرته التاريخية العظيمة. لقد صاغت فلسفة -هيجل- بشكل منظم النظرة الجدلية-الديالكيتكية- إلى العالم (اثبات - نفي - اثبات)، وكانت مصدراً رئيسياً من مصادر فلسفة ماركس..... اما نقطة الانطلاق في فلسفة "هيجل"، فتتلخص فيما يلي: إن الوحدة الأولية التي تشكل الأساس الجوهري للعالم هي: "وحدة الوجود والفكر"، حيث يرى "هيجل" أن الفكر "يغير" وجوده إلى شكل مادة، طبيعة، وهذه المادة او الطبيعة عنده هي وجود آخر لهذا الفكر القائم موضوعياً والذي يسميه هيجل "بالفكرة المطلقة"؛ وهكذا إن العقل ليس ملكة خاصة بالإنسان بل هو الأساس الأوّلي للعالم، ولذا فان العالم يتطور وينمو وفقاً لقوانين الفكر أو العقل.. وبهذا يكون الفكر أو العقل عند هيجل هو الجوهر المطلق للطبيعة والإنسان والتاريخ العالمي (والعقل عنده ايضا مستقل عن الإنسان والإنسانية)؛ على ان هذا العقل او الفكر هو ماهية جوهرية موجودة لا خارج العالم بل في العالم ذاته بوصفها (أي الماهية) المستوى الداخلي لهذا العالم، وهنا تكمن الرؤية الفلسفية والمنهجية الجدلية العبقرية عند فيلسوفنا العظيم هيجل الاب الحقيقي للديالكتيك.

الجبهة الشعبيّة تنعي الرفيق المناضل القائد الوطني موسى محمد سلامة (أبو سلامة)

نعت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، اليوم الثلاثاء، رفيقها المناضل القائد الوطني موسى محمد جواد سلامة (أبو سلامة)، والذي رحل بعد صراع مع المرض إثر إصابة مزمنة أصيب بها برصاص الاحتلال الصهيوني خلال انتفاضة الحجارة في العام 1987.

وأكّدت الجبهة، أنّ فلسطين خسرت مناضلاً صلبًا عرفته ميادين النضال الوطني، حيث ترك رفيقنا سلامة خلفه سيرة نضالية مُشرّفة لأهله ورفاقه وللأجيال القادمة.

وقدّمت الجبهة تعازيها الحارة لعائلة الفقيد ورفاق دربه، مُشيرةً إلى ضرورة السير على خطى الشهداء بالتمسك بكافة الحقوق الوطنيّة، ومواصلة النضال حتى التحرير والعودة.

محطات من حياة الرفيق الراحل:

- أنهى الرفيق أبو سلامة المرحلة الثانوية في نابلس، وتزوج ولديه 3 أبناء.

- ساهم الرفيق الراحل في تأسيس لجان العمل التطوعي في ثمانينات القرن الماضي داخل مخيم بلاطة.

- كان له دورٌ كبيرٌ في تأسيس لجنة الخدمات في مخيم بلاطة إلى جانب الأخوة في حركتي فتح وحماس مطلع العام 2000.

- اتسم رفيقنا بعلاقة مميّزة مع الأخوة في كافة فصائل العمل الوطني.

- أصيب قبل انتفاضة العام 1987، وتم مطاردته واعتقاله عدّة مرات.

- أصيب بجراح خطرة برصاص الاحتلال في الأمعاء عام 1990 داخل مخيم بلاطة.

- خلال انتفاضة الأقصى كان له دور كبير في محافظة نابلس على صعيد تثوير الحالة النضالية.

- كان لرفيقنا دورٌ رائدٌ وبصمة حاضرة في الهيئات التنظيميّة والسياسيّة.

- تميّز رفيقنا بالمبدئيّة وتوجيه الرفاق دائمًا نحو خدمة أبناء شعبنا بفئاته المختلفة.

- كان اعتقاله الأخير في العام 2014، وتم الافراج عنه من سجون الاحتلال في العام 2015.

الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
10/1/2023

تنامي الحركات الاحتجاجية بالدول الغربية
يظهر عمق الأزمة التي تنخر النظام الرأسمالي العالمي

الحسين بوتبغى

منذ فترة، بالضبط بعد جائحة كورونا19- وما ترتب عنها من انعكاسات سلبية على أوضاع الجماهير الشعبية، تندلع بين الفينة والأخرى مظاهرات واحتجاجات عارمة تقض اوضاع القارة الأوروبية بكاملها. ففي فرنسا كما في إنكلترا وإيطاليا وبلدان أوروبية أخرى عديدة قامت الجماهير الشعبية بالاحتجاج على الإجراءات/التعسفات الجديدة التي أقدمت عليها الحكومات القائمة مستغلة ظروف الحرب الأطلسية-الروسية التي تجري على ارض أوكرانيا. هدا الرفض الجماهيري العارم يتخذ شكل إضرابات ومسيرات بالشارع العام لكي يعلن وبصوت عال عن رفض الجماهير الشعبية المطلق لهجوم النخبة الحاكمة على حقوقها ومكتسباتها.

ففي الوقت الدي يستغل فيه الرأسمال الاحتكاري الكبير ظروف الازمة السائدة ليزيد من افتراسه ومراكمة أرباحه، تتعرض فيه الشغيلة لتدهور خطير في شروط عيشها. فبفرنسا مثلا فلا الأجور ولا المعاشات ومختلف اشكال الدعم كافية لمواجهة الزيادات المتكررة ومنها زيادة أكثر من 8% فيما يتعلق بالمواد الغذائية، أكثر من 15% فيما يتعلق بثمن النقل وأكثر من 22% بخصوص الطاقة ودلك في ظرف يطلعنا فيه تقرير معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بان الدعم المقدم للشركات يقدر ب 205 مليار يورو أي ما يعادل 8،5 من الناتج الداخلي الخام او 41% من الميزانية العامة للدولة. وادا اضفنا لهده الاموال الأرباح الطائلة التي راكمتها هده الشركات من خلال الحرب الروسية الاوكرانية فلنا ان نتخيل ما تقدمه هده المؤسسات من أجور فاحشة وعلوات لمسؤوليها وما توزعه على شكل أرباح على المساهمين في رؤوس اموالها وخاصة منهم المستثمرون في قطاعي الطاقة والصناعات العسكرية.

هدا الوضع هو الدي تسبب أواخر شهر شتنبر من سنة 2022 بفرنسا في تنظيم موجة من الإضرابات بمصفاة البترول ما ترتب عنه نقص حاد في البنزين بمحطات التوزيع. وبخصوص ازمة الطاقة هده فقد تفاقمت، على مستوى فرنسا خاصة، بتوقف 26 مفاعل نووي عن الاشتغال. هدا الوضع المتأزم كانت له تأثيرات مباشر على قطاعات مهنية عديدة، بحيث في 5 اكتوبر من سنة 2022 التحقت بحركة الاضراب كل من وسائل النقل بمدينة ديجون الفرنسية، وفي اليوم الموالي انخرط في الحركة المضربة مستخدمو مطار (BEAUVAIS) بوفي الدولي ولاحقا موظفو الوظيفة العمومية، وخلال 07 و10 و11 أكتوبر دخل سائقو الباصات على الخط وفي 14 من نفس الشهر التحق الأطباء الداخليين بالمضربين. وكل هده القطاعات التي تشترك في نفس الإطار النقابي الموحد، دعت لأضراب عام يوم 18 أكتوبر، فامتدت حركة الاضراب لتشمل مؤسسات التعليم الثانوي والعيادات الطبية وغيره، فاستطاعت هده التعبئة الشاملة ان تزعزع فرنسا. فحسب الكونفدرالية العامة للشغل(CGT) اشتغل قرابة 150مركز نقابي على التعبئة للإضراب سواء بمحطات تصفية البترول او بقطاع الصناعات الغذائية او النقل العمومي والطاقة النووية والقطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة او الابناك والتأمينات وغيره. فقد تعبأ العاملون بالعديد من القطاعات الصناعية والاجتماعية للمطالبة بالزيادة في الأجور وبتحسين شروط العمل، وانظم الشباب لهده الحركة بهدف تحسين ظروفهم المعيشية والتعليمية وبالرفع من قيمة المنح التي تقدمها لهم الدولة. ويبقى هدف الحركات الاحتجاجية هده هو وضع حد للتضخم، والمطالبة بالتوزيع العادل للخيرات التي ينتجها العمال والعاملات عوض توزيع القسط الاوفر منها وبسخاء على شكل أجور خيالية وعلوات على مدراء الشركات او أقساط أرباح على المساهمين في رؤوس اموالها، وفي نفس الوقت يرمي المضربون للتنديد بكل الإجراءات التي تستهدف المس بحق الاضراب والإجهاز على المكتسبات التي تم تحقيقها على مدى سنوات من النضالات البطولية.

بالبلد المجاور، إنكلترا، الامر لا يختلف كثيرا. ففي المملكة المتحدة وهي عضو بمنظمة حلف شمال الأطلسي (OTAN) المنخرطة بشكل من الاشكال في الحرب الأوكرانية الروسية او بالأحرى الأطلسية-الروسية القائمة على الأراضي الأوكرانية، فقد هزتها ازمة قوية فقد على إثرها الجنيه الإسترليني الكثير من قيمته. فالمملكة تعاني من ازمة الطاقة ومن التضخم، ولمواجهة هكذا وضع فقد قررت المركزيات النقابية الرئيسية اعلان فاتح أكتوبر

2022 يوم اضراب. هدا الاضراب أدى لشل حركة القطارات ونشأت إثر دلك حركة احتجاجية أطلقت على نفسها اسم " لا تدفع" (Don' t pay) وأخدت تتمدد وتتقوى لمواجهة ارتفاع الأسعار. فالمناخ السياسي والاقتصادي يعرف توثرا قويا بحيث التحق بالحركة الجديدة (Don 't pay) ازيد من 200000 بريطاني ويوم 15 أكتوبر قام محتجون بإحراق فواتير الماء والكهرباء بالشارع العام وهم بدلك يهدفون لفضح التضخم وارتفاع أسعار الطاقة ويطالبون بتخفيض فواتير الكهرباء لمستويات معقولة. وفي هدا الإطار علقت محتجة على أسعار الطاقة المرتفعة بقولها ان ثمن تسخين علبة من الفاصولية من طرف الفئات المفقرة تساوي ثمن تسخين مسبح بفيلا للميسورين. وفي تعليق أخر، أقر رجل في الخمسينيات أن الناس لا ترفض الأداء، أداء فواتر الكهرباء، بل انها لا تقوى على دلك نظرا لإمكانياتها المحدودة. و على اليافطات التي رفعها المحتجون الانجليز بمدن كلندن وغيرها نقرأ عبارات تدعوا للتضامن مع الحركة الاحتجاجية في مطالبها و أخرى هي بمثابة تعبير هزلي عن المطالب و منها مثلا " ساندوا الاضراب"، و " قوموا بتجميد الأسعار لا بتجميد الناس" (Gelez les prix pas les gens) ، و هي عبارة لها اكثر من دلالة، ليس فقط لان فصل الشتاء هده السنة بأوروبا هو الأكثر برودة من سابقيه لكن أيضا لان الناس بالدول الغربية مضطرة، نظرا لازمة الطاقة و ارتفاع الأسعار، لتخفيض استهلاكهم او لتوقيفه تماما نظرا لعجزهم عن أداء الفواتير والرضوخ للسعات البرد القارس. فجل العائلات البريطانية تواجه تضخما يصل ل: 10% وتزداد جراء دلك حيرتها لكونها لا تعرف هل عليها الاستغناء عن التدفئة في فصل شتاء قارس أكثر من سابقيه ام القيام بتسوية متأخرات الديون التي تراكمت عليها إثر اقتنائها لمساكن تأويها.

ان الاحتجاجات والمظاهرات التي تهز أوروبا اليوم توضح بجلاء الرفض القاطع للحرب الأطلسية بأوكرانيا والتي يؤججها القادة الأوروبيون بمدها بالسلاح وهم في دلك مسخرين خاضعين لتوجيهات الامبريالية الامريكية، كما تشكل تعبيرا عن عدم انصياع الشعوب الأوروبية لتأدية الفاتورة الثقيلة التي تترتب عن هده الحرب. هدا الوضع يوسع الهوة كل يوم أكثر فيما بين الحكام بالغرب الامبريالي وشعوبهم ويشكل دلك تناقضا كبيرا يطرح اكثر من تساؤل حول السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة بأوروبا و التي ترتبت عنها أزمات سياسية بالعديد من الدول و على رأسها فرنسا و إنكلترا. فبفرنسا تم تهميش البرلمان واللجوء لتوظيف إجراءات قسرية بغرض تمرير قوانين مجحفة ولا شعبية ومن دلك اعتماد البند 49.3. اما بإنكلترا فأننا امام ازمة حكومية أدت لاستبدال أربعة وزراء للمالية في ظرف يقل عن ثلاثة أشهر واستقالة الوزير الأول بعد ما لا يتعدى 44 يوما من تعيينه.

في الختام لا بأس من التذكير على ان الشعوب قد ودعت سنة وتستقبل أخرى جديدة، وكما هي العادة فقد تم بادل الهدايا والمتمنيات على ان يكون القادم من الأيام أحسن من التي تم توديعها بالرغم من ان ما عرفته السنوات الثلاثة الأخيرة لا يدفع للكثير من التفاؤل. فسنة 2023 تبدو حسب مؤشرات كثيرة انها ستكون مليئة بالمخاطر، لكن من المحتمل أيضا ان تكون حبلى بفرص تقود البشرية نحو الأفضل، أي سنة الانفتاح على آفاق رحبة. وفي وضع كهدأ فلا غرابة ان يحس المرء بالارتباك والهلع خاصة في ظرفية تعتمد فيها النخبة الحاكمة على وتوظيف الخوف كأحد أسلحتها السياسية الفتاكة.

ان العالم أصبح يتعايش مع الحرب الاكرانية وهي تزداد كل يوم ضراوة وتخلف المزيد من الدمار والقتلى بالآلف ولربما تتحول لحرب مدمرة شاملة، وهي تنضاف لفواجع أخرى كثيرة منها التي ترتبت عن الأزمة الصحية أو التي نتجت عن أزمة الطاقة والتغدية وغيرها من الأزمة الاقتصادية والتضخم والتي كان ورائها الاحتباس الحراري والتدهور البيئي.

هذه الكوارث مجتمعة كان ورائها سبب واحد: الرأسمالية النيوليبرالية المتوحشة. لكن الشعوب، وعلى رأسها الطبقة العاملة، بفعل الخبرة التي اكتسبتها في مواجهتها لكل أصناف التعسفات واشكال القمع والاستغلال تتوفر على القدر الكافي من التجربة لمواجهة كل المخاطر والصعاب ولا بد لها من ان تنظم صفوفها وتصقل أدواتها الدفاعية وتتسلح بالعزيمة الضرورية لمواصلة نضالاتها بهدف الخروج من الرأسمالية أصل كل الداء وسبب كل المآسي دلك لان النضالات و المظاهرات المتفرقة و المعزولة، و في غياب البوصلة السياسية، تبقى غير قادرة على ضمان النفس الطويل و توفير التوجيه المطلوب للصراع الوجودي الدي تقوده قوى التقدم ضد النكوص، ضد الوحش الرأسمالي.●

أسباب الهدر المدرسي عند الفتيات: نموذج جهة بني ملال خنيفرة

منقول عن أسامة باجي

"عُدت للدراسة بعد الانقطاع، أتابعُ دراستي بمؤسسة للتربية غير النظامية وأحاول استكمال دراستي وتحقيق حُلمي"، كان هذا حديثُ فاطمة، 20 سنة (اسم مستعار) من منطقة بإقليم خنيفرة. تسترجع فاطمة بمرارة توقفها عن الدراسة وتقول: كنت في سن 16 من عُمري حينما غادرت حجرات الدراسة رغما عني. تمّ تزويجي لرجل يقربُ للعائلة، لم يكن بإمكاني أن أرفض هذا الزواج كي لا أخرج عن طاعة الوالد، غادرت حُجرات الدراسة بحسرة كبيرة. كان أملي أن أكمل دراستي وألجَ الجامعة، إلا أنّ للعائلة رأي آخر، بكيت كثيراً لكن "آش عند الميت ما يقول قدام غسالو وأنا غا بنت وصغيرة".

"مُعظم بنات القرية هكذا؛ إما يُحرمن من متابعة الدراسة من البداية أو يتابعن الدراسة وصولاً إلى السنة الثالثة إعدادي، فيرفض بعض الآباء إرسال بناتهن إلى القسم الداخلي عكسَ الذكور، باستثناء بعض الأسر الميسورة التي ترسل بناتها لمتابعة الدراسة، فيما بنات أخريات لا يرين المدرسة أو الإعدادية إلا من بعيد خارج السور".

موضوع يؤكده أشرف حكم، أستاذ التعليم الابتدائي الذي قضى 6 سنوات في مداشر إقليم مدينة أزيلال بجهة بني ملال خنيفرة، حيث يورد أن هناك تحديات أعمقَ من الهدر المدرسي، ويقول "إن هناكَ مشاكل عميقة كالبنية التحتية، وعلى سبيل المثال الطريق المؤدية إلى مكان الدراسة، فضلا عن عزلة أخرى وهي صعوبة تغطية شبكة الانترنيت".....

..... بالعودة للأرقام الرسمية، فإن المندوبية السامية للتخطيط كانت قد بينت، في تقرير أعدّته بعنوان "المرأة المغربية في أرقام، عشرون سنة من التطور" أن نسبة التمدرس عند الفتيات الصغيرات من 6 إلى 11 سنة بالمغرب قد حققت ارتفاعا مهما خلال السنوات العشر الأخيرة، بحيث وصلت إلى 100% سنة 2020 بعد أن كانت تبلغ 80.6% سنة 2000.

كما ارتفعت نسبة الولوج إلى التعليم في صفوف الإناث من باقي الفئات العمرية، حيث انتقلت نسبة تمدرس الفتيات في سن 15 إلى 17 سنة في الوسط الحضري من 56.3% سنة 2000 إلى 90.5% في 2020، وانتقلت في الوسط القروي من 6.1 سنة 2000 إلى 39.2% سنة 2020.

التقرير أشار إلى أن هذا التقدم في نسب التمدرس في التعليم الأولي والابتدائي، تقابله مؤشرات هدر مدرسي أكثر تذبذبا في المستويات اللاحقة. وسجل التقرير نسبة هدر مدرسي أقل في صفوف الفتيات من سن 15 إلى 17 سنة في الوسط الحضري مقارنة مع أقرانهن الفتيان، حيث تصل نسبة تمدرس الفتيات من هذه الفئة إلى 90.5% بينما تتراجع نسبة الفتيان إلى 85.7%....

سياسة عمومية إقصائية

ثورية تناني "رئيسة جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء في بني ملال: "...إن مواجهة الهدر المدرسي تكون بفهمه وتفكيك أسبابه، وربما نَجد خلاصات أهمها أن ضحايا هذا العنف من الطبقة المسحوقة، إذ من الصعب أن يكون الهدر عند طبقات اجتماعية أخرى، وهذا ظلم تتحمل الدولة مسؤوليته".

بالعودة لبرنامج تيسير، فإن وزارة التربية الوطنية كانت قد أطلقت البرنامج خلال شتنبر 2008 للحد من ظاهرة الانقطاع المدرسي. وقد حُددت المنحة الشهرية لكل تلميذ وتلميذة في المستويات الأول والثاني في 60 درهم شهريا أما المستويات الثالث والرابع، فتُقدر المنحة ب 80 درهم وفي المستويات الخامس والسادس قدرت المنحة ب 100 درهم شهريا؛ أما السلك الإعدادي فتُقدر المنحة الشهرية لكل تلميذ في جميع المستويات بـ 140 درهم شهريا عن كل تلميذ وتلميذة.

وتغطي هاته المنحة الشهرية عشرة أشهر من السنة الدراسية، على أنه يتم احتساب المنحة كل شهرين، شريطة عدم تغيب المتعلم أكثر من 4 مرات في الشهر. وبالنظر إلى الأرقام، يمكن أن نستنتج أن هناك مقاربة واحدة موجهة للتلاميذ والتلميذات، عكس المقاربات التي يجب

أن تستهدف كلا على حدة، وهذا ما أجابت عنه مريم ابليل، الباحثة في القانون العام والعلوم السياسية، التي اعتبرت في حديثها لهوامش أن إشكال إدماج الفتاة في السياسات العمومية، مرتبط بالسياسات الموجهة للانقطاع عن التعليم. إلا أنها تعمل بشمولية ولا تستهدف الفتيات، حيث ترى أنه "في المغرب، لا توجد سياسات عمومية موجهة للفتاة القروية التي تجد نفسها في مواجهة الفقر. فضلا عن النظام الأبوي الذكوري، والمناخ، وهشاشة البنية التحتية.".

وتعليقا على الدعم المقدم من طرف الوزارة الوصية، يقول الفاعل التربوي والحقوقي عبد الوهاب السحيمي إن "على الدولة اعتماد برامج تمكن التلميذة القروية من حقها في التمدرس، ويجب أن يكون ضعف ما يقدم للتلاميذ الذكور، لأن حظوظ التحاق التلميذة بالمدرسة ضعيفة وضئيلة وبالتالي يجب تشجيعها بتمييز إيجابي"....

هل هو عنف مبني على النوع؟

...حسبَ المفوضية السامية للاجئين، ينقسمُ العنف المبني على النوع إلى أقسام، وهي الاغتصاب، والاعتداء الجنسي، والاعتداء الجسدي، والزواج القسري، وتزويج الأطفال، والحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات أي العزلة، والمقاطعة الاجتماعية والاقتصادية، والحرمان من الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية.

وحسب تقسيم أنواع العنف المبني على النوع، فالحرمان من الدراسة يعتبر في حد ذاته حرمانا مبنيا على النوع الاجتماعي، وهذا ما تجيب عنه مريم ابليل مشيرة إلى أن الفتاة تعاني من العنف المبني على النوع من خلال اشكالية الانقطاع عن التمدرس، وهشاشة البنية التحتية في المناطق القروية، والثقافة المجتمعية، وتزويج القاصرات، فضلاً عن الإشكال الاقتصادي، والعامل المناخي؛ وهذه العناصر تزيد من تعقيد الإشكال الذي يستوجب مقاربة شمولية لمحاولة إنجاحه....

مشاكلُ اجتماعية

لا تُرجع تناني الهدر المدرسي عند البنات إلى التقاليد والأعراف، حيث تقول "لست مع مقاربة تتهم التقاليد والأعراف التي تمنع تدريس الطفلات، بل المشكل يعود للدولة، ولو كانت لها الإرادة لسعت لتعميم التعليم. وبالعودة لشعار الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، التي انطلقت تحت شعار (لنتحد جميعا ونناضل من أجمل مناهضة العنف ضد الفتيات والنساء) يجب أن نسائلها حول وصولها إلى المناطق القروية، لأن ما تعيشه الفتيات في هاته المناطق فظيع جدا".

أما السحيمي، فيقول إن هناك إكراهات عدة تحول دون تمدرس الفتاة القروية والتحاقها بالمدرسة، من بينها ضُعف الدخل المادي للأسر حيث تعيش عوزاً ووضعا ماديا صعباً.

من جهتها، أشارت ابليل إلى أن أغلب نساء ورجال التعليم بالقرى يعملون في ظروف صعبة، فهناك الاكتظاظ، وجمع أكثر من مستوى في فصل دراسي واحد، وغياب السكن الوظيفي، وتقول "التشجيع من طرف الأساتذة عامل مهم، لكننا في كثير من الأحيان نجد الأستاذ نفسه يحتاج للتشجيع، من أجل الاستمرار في هاته الظروف الصعبة".

الهدر واحد والأسباب متعددة

تربط تناني انقطاع التلميذات عن الدراسة بتزويجهن، مشيرة إلى أنهن مهددات بالتزويج بسبب ضعف إمكانيات الآباء، الذين يصعب عليهم توفير المتطلبات اللازمة لإتمام الدراسة بعيدا عن الأسر؛ "أغلبهن يقفن عند المستويات الابتدائية وأحيانا الإعدادية، وهذا أحد أهم أسباب تزويج التلميذات". كما تربطه بالمشاكل التي يعرفها النظام التعليمي الذي تعتبر أنه "نظام قائم على الخوف والإخضاع، فضلاً عن عامل الخوف عندَ الطفلات، وإشكالية غياب المعيل ومن يساعد الأسر في أشغال البيت".

خلالَ حديثها لهوامش، تذكّر تناني بحرقة صعوبة حديث الآباء عن بناتهن، وتقول "بعض الآباء بمرارة شديدة يرُدون الأمر إلى الفقر وهو تحد صعب، وهناك من يرسلون بناتهم للعمل في البيوت"....

ما العمل؟

لحل هذا الإشكال، يقترح السحيمي ضرورة تشييد المزيد من دور الطالبات، وتقوية الطرقات وتسهيل وصول النقل إلى كل القرى المغربية؛ فضلاً عن ضرورة التوعية عبر وسائل الإعلام العمومي من خلال تقديم برامج ووصلات تحث الأسر على ضرورة إبقاء التلميذة في المدرسة...●

دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي (*)

مقدمة:

أصبح العمل مع الشباب على أساس تخصصي، واحداً من الاتجاهات الرئيسية التي بدأت تشق طريقها في غالبية البلدان والمجتمعات، والتي تستهدف صقل الشخصية الشبابية، وإكسابها المهارات، والخبرات العلمية والعملية، وتأهيلها التأهيل المطلوب لضمان تكيفها السليم مع المستجدات، وتدريب القادة الشباب في مختلف الميادين المجتمعية، لكن ما يجب الإشارة له هو أن هوة واسعة كانت ولا زالت قائمة بين الشباب في البلدان المتقدمة والشباب في البلدان الفقيرة والنامية؛ لأسباب تتعلق بالقدرات المالية وعدم توفر الخطط والبرامج الكافية للتأهيل والتنشئة والتربية، إضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بالموروث العقائدي والاجتماعي وطبيعة القيم والعادات والتقاليد، وتركيبة المجتمع والعائلة ومستوى الانفتاح الاجتماعي، وطبيعة النظم السياسية القائمة، حيث تظافرت كل تلك العوامل لتحد من دور الشباب في البلدان الفقيرة وتفاقم الأزمات المستشرية في أوساط الشباب: كالبطالة، وسوء العناية الصحية، وتدني المستوى المعيشي، ونقص المؤسسات الراعية، ومراكز الترويح والترفيه. وهذا لا يعني البتة أن الشباب في الدول المتقدمة والغنية لا يعانون من مشاكل وأزمات رغم الوفرة في الإحصائيات والخدمات، ولكنها من نوع مختلف عما يعانيه الشباب في الدول الفقيرة.

وخلال العقدين الأخيرين، وبسبب التطورات العلمية والتقنية الهائلة، وثورة الاتصالات والإنترنت والفضائيات، ودخول العالم في مرحلة العولمة، كمنظومة ثقافية سياسية اقتصادية اجتماعية تعكس تحالف القوى الرأسمالية العالمية العملاقة؛ تفاقمت أزمات الشباب أكثر فأكثر في البلدان الفقيرة،؛ حيث بات الشباب يعاني من أزمة مزدوجة متولدة عن الأزمات المتوارثة، والمركبة القائمة أصلاً وأخرى ناتجة عن التأثيرات القادمة عبر الإنترنت والفضائيات، والتي تعكس ثقافة ومفاهيم مجتمعات أخرى غريبة، وتتحدث عن رفاهية خيالية نسبة لشباب البلدان الفقيرة؛ ما يهدد الشباب في هذه البلدان بأزمات جديدة جراء هذا المد العولمي.

تعريف الشباب:

لا يوجد تعريف واحد للشباب، وهناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم. وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل، يعود لأسباب كثيرة أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف.

لذلك، فإن مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات التالية:

- **الاتجاه البيولوجي:**

وهذا الاتجاه يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمريه أو طور من أطوار نمو الإنسان، الذي فيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي والذي يبدأ من سن 25-15، وهناك من يحددها من30-13

- **الاتجاه السيكلوجي:**

يرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة، ولثقافة المجتمع من جهة أخرى بدءاً من سن البلوغ، وانتهاء بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي. وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع (الثابت والمتغير).

- **الاتجاه السوسيولوجي (الاجتماعي):**

ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً.

خصائص وسمات الشباب:

تعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمر فيها الفرد، حيث تبدأ شخصيته بالتبلور. وتنضج معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعارف، ومن خلال النضوج الجسماني والعقلي، والعلاقات الاجتماعية التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر. وإذا كان معنى الشباب أول الشيء، فإن مرحلة الشباب تتلخص في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة.

أما سمات وخصائص الشباب في هذه المرحلة، فهي عديدة وإن كانت هناك خاصيتان أساسيتان للشباب بشكل عام وهما:

- إن الشباب اجتماعي بطبعه، وهذا يعني الميل الطبيعي للانتماء لمجموعة اجتماعية يعطيها وتعطيه.
- إن الشباب طاقة للتغيير والتشكيل.

أما الخصائص والمميزات الأخرى للشباب فهي:

- طاقة إنسانية تتميز بالحماسة، الحساسية، الجرأة والاستقلالية وازدياد مشاعر القلق، والمثالية المنزهة عن

المصالح والروابط.

- فضول وحب استطلاع، فهو يبدو دائم السؤال والاستفسار في محاولة لإدراك ما يدور من حوله والإلمام بأكبر قدر من المعرفة المكتسبة مجتمعياً.
- بروز معالم استقلالية الشخصية، والنزوع نحو تأكيد الذات.
- دائما ناقد، لأنه ينطلق من مثاليات أقرب إلى الطوباوية، ونقده يقوم على أساس أن الواقع يجب أن يتطابق مع تفكيره المثالي.
- لا يقبل بالضغط والقهر مهما كانت الجهة التي ترأس هذا الضغط عليه سواء كانت سلطة أو أسرة، وهذا السلوك جزء من العنفوان الداخلي للشباب والاعتداد بالنفس وعدم الامتثال للسلطة كتوجه تقدمي
- درجة عالية من الديناميكية والحيوية والمرونة، المتسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر والتضحية.
- بدء التفكير في خيارات الحياة والمستقبل، الزواج، التعليم، الثروة.
- اضطراب اتزان الشخصية وارتفاع مستوى توترها، حيث تصبح معرضة لانفجارات انفعالية متتالية واختلال علاقاتها الاجتماعية مع الأسرة والأصدقاء وغيرهم.
- قدرة على الاستجابة للمتغيرات من حوله وسرعة في استيعاب وتقبل الجديد المستحدث وتبنيه والدفاع عنه، وهذه السمات تعكس قناعة الشباب ورغبته في تغيير الواقع الذي وجد فيه وإن لم يشارك في صنعه

- أهم ما يميز الشباب كقوة تغيير مجتمعية:

- الشباب هم الأكثر طموحاً في المجتمع، وهذا يعني أن عملية التغيير والتقدم لديهم لا تقف عند حدود، والحزب السياسي أو المنظمة الشبابية أو أية مجموعة اجتماعية تسعى للتغيير السياسي أو الاجتماعي يجب أن تضع في سلم أولوياتها استقطاب طاقات الشباب وتوظيف هذه الطاقات باتجاه أهدافها المحددة.
- الشباب الأكثر تقبلاً للتغيير. هذه الحقيقة تعتبر ميزة رئيسية في عالم السياسة الذي هو عالم متحرك ومتغير ويحمل دائماً الجديد، والفكر المحافظ لا يقوى على مسايرة الجديد بل يتعامل معه وفق منظوره المحافظ وبما يعني الفشل المحتوم. بينما الشباب وبحكم هذه الخاصية، فإن استعدادهم الموضوعي نحو التغيير وتقبل الجديد والتعامل معه بروح خلاقة ومبدعة، سيضمن المواكبة الحثيثة للمتغيرات والتكيف معها بشكل سلس دونما إرباك.
- التمتع بالحماس والحيوية فكراً وحركة، وبما يشكل طاقة جبارة نحو التقدم، فالشباب المتقد حماسة وحيوية في تفاعله مع معطيات السياسية ومتغيراتها ومع معطيات المجتمع ومتطلباته، هو الضمانة للتقدم بثبات، فيما الحركات السياسية التي لا تحظى بهذه الطاقة الخلاقة، فإنها مهددة بالانهيار والموت أو على أقل تقدير التقوقع والمراوحة في ذات المكان.
- العطاء دون حدود حين يكون مقتنعاً وواعياً لما يقوم به، وهنا تبدو المعادلة بسيطة لمن يريد أن يدرك معطياتها، حيث لا تعمل إلا وفق اشتراطين رئيسيين:

الاشتراط الأول، الاقتناع بمعنى احترام العقل والتعامل مع الشباب بمفهوم كياني وليس مجرد أدوات تنفيذ.

الاشتراط الثاني، الإدراك لما يقوم به الشباب، أي الإلمام بالأهداف والاقتناع بالوسائل والطرق الموصلة إلى تحقيق الهدف.

وفي حال تحقق هذين الاشتراطين الضروريين، فإن عطاء الشباب سيكون بدون حدود، وسيدفع بمسارات العمل بكل إخلاص وتفاني.

- الشباب قوة اجتماعية هامة بصفته قطاعاً اجتماعياً رئيسياً في المجتمع، وكسب هذا القطاع من قبل صانعي القرار والسياسيين يعني كسب معركة التغيير، وهنالك الكثير من الأمثلة الدالة على هذه المعادلة، والمثال الحديث العهد في إيران، حيث استطاع الرئيس خاتمي (مرشح الشباب) أن يسحق معارضيه نتيجة تأييد الشباب المنقطع النظير.
- الشباب قوة اقتصادية جبارة، فالعمال الشباب هم الذين ينتجون بسواعدهم والشباب المتعلم بجهدهم الذهني ينتجون ما يحتاجه المجتمع وهم الذين يبنون صرح الوطن ويضمنون منعته وقوته الاقتصادية، ودور الشباب في التنمية الشاملة، دور أساسي ومحوري. وبديهي الافتراض أن التقدم الاقتصادي مستحيل دون تقدم علمي، وعقول الشباب النيرة والمستنيرة هي التي توفر القاعدة العلمية التي تضمن النجاح والتقدم في الجهد الاقتصادي وفي الجهد التنموي أيضاً.
- الشباب عنوان للقوة والفتوة، هاتان الميزتان هما من المتطلبات الرئيسية للعمل السياسي. فالحزب الذي لا يضم في صفوفه الشباب، ولا يجدد عضويته بعناصر شابة ودماء جديدة، سيتحول مع الوقت إلى حزب مترهل وضعيف كمعلم من معالم الشيخوخة، فيما الحزب المتجدد بدماء الشباب في كل هيئاته ومستوياته القيادية والكادرية، سيحافظ على شبابه المتجدد...

(*) منقول عن"وكالة الانباء و المعلومات الفلسطينية"

الظمأ

محمد بوطاهر

– حيّاك الله سيّدي الوكيل.

– أهلا بك،

انتظر أن يتم الترْحيب به كما يفعلُ مع باقي موظفي الإدارة دُون جدوى، لقد خاب ظنه وفهم لأول مرة أن في الخطاب رسائل ظاهرة وباطنة، وأن قدومه إلى مكتب السّيد الوكيل هذا الصّباح مُستجديا التدخل له في قضية خاصّة، لن يُؤتي أكله، لذلك عاود التّحية بصِيغة أخرى:

– نرجو لكم يوما طيبا سيدي،

– لم يجبه هذه المـرّة، بل ظل صامتا ومشغولا بتدوين أشياء سريعة على أغلفة ملفات عديدة... مرّة واحدة رفع رأسه قليلا ليُعيد جذع نظاراته إلى مكانه الصّحيح فوق عمُود أنفه.

أحسّ الرّجل المخرُوم الرأس أنه في موقف مُحرج، لا يدري أينصرف بهدُوء مهزوما خائبا، أم يُمعن في وجُوده مدافعا عن مطلب إثبات الذات أولا ثم قضاء حاجته ثانيا. كل ثانية تمر يحسّ فيها بعُروق جبهته تكاد تتفطر، كان بالإمكان أن يتجنب هذه المهزلة لو اختار وقتا آخر دون هذا الصّباح البئيس، أو يرسل إليه زميله الآخر «ابراهيمُ حالم»، فهو أقرب إليه منه وأعرف بأسْراره. قبل أن يتخذ القرار الذي يخطر عليه فجأة، رن هاتف السّيد الوكيل، لم يمهله كثيرا ليشبع من هتاف الرنين فقج على السّماعة كأنه كان ينتظر هذه المكالمة من قبل:

– آلو سيدي، مرحبا .. حالاً سيدي، أنا قادم.

أغلق السّماعة بيده ثم أعادها إلى خمّها في جسم آلة الهاتف، نظر إلى الرجل الذي جثم أمامه قائلا له.

– أنت مُوظف حكومي، لازم أنت تكون في مكان عملك الآن، هيا؟؟

تدحْرج «عبد المعطي» مع السّلالم المُبلطة سريعا كالبرق، وهو يكتم أنفاسه التي تزفر غيظا، عشرات الأسْئلة كالقنابل تتعارك في ذهنه، حتى وصَل إلى مكتبه في الطابق الأول من المبنى، جلس على الكرْسي مُحدثا ضجة ظاهرة أثارت انتباه الموظفين اللذين يقاسمانه فضاء المكتب، لم يحدثهما لا بتحية ولا سلام، بل حشر وجهه في شاشة الحاسُوب وهو يقاوم قوة ضربات قلبه التي تصرخ. عميقا كان تفكيره في ما وقع، أعاد الشريط بهدوء هذه المرة، فحمد الله أن تصّرفه لم يجنّ ليخرج عن سكة اللباقة واحترام التراتبية، وأن لكل قوي سيده الذي يخشاه ويركع لأوامره:

«آلو سيدي، مرحبا .. حالاً سيدي، أنا قادم».

عبارة سقطت على نفسه كجرعة رحمة، الحمد لله أني شهدت كيف انبطح أمامه كما خذلني في مطلبي، لقد أنصفني رئيسه الذي اتصل به وضمّد جراح كبريائي المهضوم، كما لو علم أني أنتظره مُستنجدا به لإنصافي، الحمد لله والشكر لذلك القوي المجهول الذي استشعر ضعفي فقوى عزيمتي التي أهدرها الوكيل الموكول.

كان ينتشي بهذا الحديث الداخلي مع نفسه وهو يسْتريح فوق كرسيه لما اقترب منه زميله «حميد النّوجي» يطمئنه على وضعه الذي لاحظ أنه بدأ يتحسّن، فهو يعرف متى يمكن له التدخل والسّؤال، فقد صبر حتى رأى الوضع تنفرج كربته فتقدّم إليه سائلا:

– ما الأمـر أخـي، هل لنا أن نُساعدك بشيء؟

– لا، شكرا لك سي حميد، شكرا، لقد أصْبحت الأمُور بخير، أنا بخير..

– على أية حال إن احْتجت إلى مُساعدة نحن معك.

– بارك الله فيك أخي،

عاد بنفسه إلى بحر ذهوله مُتسلحا بالصّبر الذي رزقه الله في تلك اللحظة التي وقف فيها أمام السّيد الوكيل، وقد قاب قوسين أو أدنى من أن تنفجر براكينه المُلتهبة. نظر إلى السّاعة التي في يده، السّاعة تشيرُ إلى العاشرة صباحا وعشرين دقيقة، لا شك أن خصُومه في الملف المعْلوم قد وصلوا إلى قاعة الجلسات، وقريبا سينادي عليه الحارس النحيل ليلتحق بمقعده مع المتهمين مُنتظرا دوره ليمثل أمام السيّد الرئيس.

خطوات سريعة يُسمع صداها من بعيد، تـزداد طقطقة كلما اقتربت إلى مكتبه، أحسّ بأياد تزمّل على قلبه لتخنقه، لا شك أن هذا اليوم سيحمل له مُفاجآت كثيرة، وقد لا تنتهي، لقد أحسّ بمثل هذا الإحْساس في الماضي حينما نجا من اتهامه بالاغتصاب بصُعوبة بالغة، انقبض قلبه كأن فوق رأسه طيرا، واعترت جسْمه قشعريرة سَاخنة جعلت بدنه يتحبّب عرقا، فبدا ظاهرا على جبهته التي تلمع.

التصقتْ يد قوية بكتفه، بينما تسرح أخرى في مطالبته بالنهوض من مقعده، الموتُ قادم إليه فما الدّاعي إلى تأجيل التفكير فيه. بصوْت ذي نبرة غليظة آمرة دعاه الضابط الكبير بالتدحْرج أمامه، مُشيرا إليه نحو وجهة قاعة الجلسات. أدرك فعلا أن حدْسه لا يخيبه، لذلك تهذب في المسير ورغّب قبل ذلك أعوان الأمن أن لا يقيّدوا يديه إبقاء لما تبقى من كرامته أمام أعين زملائه والبواب، فقد كان هذا الأخير يعده نموذجا يُحتذى لكل موظف مُبتدئ، فكيف يراه الآن وهو مطأطئ الرأس كسير الجناح والنظرات، لا يقوى على التبختر في معطفه الأزرق الطويل كما العادة.

وصل إلى محراب الجلسة، الناس ينظرون إليه كما لو أنهم قد أخبروا مُسْبقا بضرورة اسْتقباله؛ شماتة فيه أو تشفيا، على أية حال تكفيه حُشود هذه النظرات لتقتل داخله ما تبقى من كبريائه الشديد. جلسَ على المقعد الأيسر، مُحاطا بحارسين طويلي القامة، خيّل إليه في ثواني قليلة أنه إرهابي عنيف على أهبة تفجير نفسه، ارتعب كثيرا حينما سمع اسمه كاملا «عبد المعطي بن أحمد بن خديجة بنت المختار» ، تقدم نحو منصة التقديم، النظرات من حوله تزداد اتساعا وتعجبا، لم يمهله رئيس الجلسة ليستأنس بلحظة التفجير فخاطبه قائلا:

– عبد المعطي بن أحمد، أنت متهم بالاحتجاز والاغتصاب وتزعم شبكة للدعارة والإخلال بالحياء العام؟ ما قولك في المسألة؟

– أنا لم أفعل ذلك سيدي، هو اتهام باطل، نعم باطل سيدي

– السّيد الوكيل المُحترم، لكم الكلمة، تفضل؟

يقف رجلٌ ببذلته المُطرزة ذات الذيل الثعلبي الأحمر، فتشخصُ إليه أبصار الجميع، ارتفاعُ المكان الذي يقف فيه يمنح له منذ البدء تأثيرا قويا ويؤثر من حيث لا يدري على مجريات النازلة، قرّب سماعة المكروفون إلى وجهه الأبيض النحيف ثم نطق:

– شكرا السّيد رئيس الجلسة، السّادة المُستشارون، هيئة الدفاع المحترمة، لا شيء أضيفه على ما اعترف به المتهم نفسه، وحيث إن ما قام به يُعد حسب القانون الجنائي أفعالا شنيعة ومُدمّرة للأفراد والمجتمع، فإنّ النّيابة العامّة تطالب هيئتكم بتشديد العُقوبة عليه بأقصى ما يمكن، خاصّة أنه مُوظف حُكومي داخل هذه المحْكمة المُوقرة، ولزاما أن يتحلّى بالنزاهة وأن يكون قدوة لغيره، لا أن يسْتغل صفته ليعثو في الأرض فسادا.

حاول المُتهم عبد المعْطي بن أحمد أن يقُول شيئا وهو يتقدّم جهة الوكيل، لكن الحارس الضّخم سحبه كممسحة أطفال الصّف الأول نحوه فأخرسه. نظر إلى يمينه ويساره فلم يجد أحدًا من المحامين يـؤازره، بلْ حتى من عرفه منهم ومن غيرهم من زملائه وعَوام الناس قدْ انفضوا من حوله وافرنقَعُوا مُتعجبين مما سمعُوا عنه، الآن فقط عرف مقدار الصّحبة والأخوة التي كانت تبديها طائفة منهم لما كانت جُيوبه مملوءة دراهم وخيرات، حتى «سّي حَميد» زميله في مكتب العمل الذي عرض عليه مُساعدته حينما رآه في تلك الحال الكئيبة، لم يعد له أثر. تملّكته حمّى الجنون من هول هذه الشّماتة ثم .. غاب عن الوعي .

فتح عينيه بعُسر بالغ، لم يتوجه نظره إلا إلى صُورة معلقة في سقف الغرفة الكئيبة، الصّمت يكاد يصرخ في وجهه وطنين الذباب والرائحة النتنة توحي بسلطة الصّيف على هذه البقاع من أرض الله، تعجّب قليلا في الصّورة التي وضعت هناك على غير المألوف، الصّور التزيينية مثل هذه توضع على مساحات الجدران الجانبية ، فلمَ وضعت هناك؟

تململ في مكانه قليلا، أحسّ بمطرقة الإدراك تدك رأسه، أعاد النظر في الصّورة فاكتشف زيفها، مُجرد رسُومات شبيهة خلفها أحد المارين هناك كذكرى لبؤسه الأبـدي. جالت في خلده العشرات من اللعنات والرغبة في الصّراخ.. دون جدوى، لم يقدر على فعل أي شيء، وقبل أن يغيب مرة أخرى سمع أحد الحراس يقول خارج البـاب: «إذا أردت أن تعرف أخلاق رجل فضع السّلطة في يـده، ثم أنظر كيف يتصرف» ثم تبعت العبارة قهقهة مُجلجلة يتبعها صدى الجـدران بلا نهاية. تمدد على لحافه المُهترئ ذي النتوءات المُمزقة وهمس في صدره بزفرة طويلة: «صحيحٌ يا أفلاطون، فأغلبُ الناس عند السّلطة يصيرُون أشرارا».

(أكتوبر 2022)

ثقافة التغيير

في تسليع الثقافة

حسن ايت اعمر

إن الرأسمالية عندما تقول "ثقافة الجماهير" لا تعني أن هذه الثقافة تنبع من الجماهير وإنما هي قد تم إنتاجها وتسويقها للجماهير بهدف تحقيق الأرباح على حساب الثقافة الحقيقية، وهذا التسليع للثقافة يجعل تحقيق الأرباح، حتى بالنسبة لبعض المبدعين، أهم من الإبداع الفني. وهنا يصبح المنتَج الثقافي مثل أي سلعة أخرى من سلع الاستهلاك التي يتم إنتاجها في المصنع عبر خطوط إنتاجية نمطية تقذف بسلع متماثلة تفتقر إلى الروح الجمالية التي يبدعها الفنان. وعلى سبيل المثال، فقد حلّت اللوحات المستنسخة بدلاً من اللوحات الأصلية، وهذه المستنسخات يتم إنتاج وطباعة ملايين النسخ منها، وتنتهي كبضاعة شعبية مطروحة في الأسواق كأي سلعة استهلاكية أخرى!

لقد تناول أدورنو وهوركهايمر، بحكم توجههما اليساري الماركسي، وانتمائهما إلى مدرسة فرانكفورت التي تنحو إلى اليسار، موضوع "تسليع" الثقافة في السياق النقدي لـ"الرأسمالية الجشعة"، فهما يريان أن الرأسمالية حوّلت الإنسان إلى كائن جشع يلهث نحو التملك وتحويل كل شيء في الطبيعة إلى سلع تباع وتشترى. وفي هذه الظروف يصبح المبدع نفعياً يتحرك وفق بوصلة السوق وليس انطلاقاً من بواعث الإبداع الفني.

لقد حدث في أواسط القرن العشرين ما يشبه الانفجار في ما يسمى بـ"الفن الجماهيري"، و"الثقافة الجماهيرية" وهي تقابل الثقافة العالية أو ثقافة النخبة التي تقوم على أعمال أدباء وموسيقيين ورسامين مثل شكسبير وموزارت ودافنشي وبيكاسو وجيمس جويس ممن تتذوق النخبة القليلة أعمالهم، وكان من أسباب ذلك الثورة التقنية وانتشار وسائل الإعلام الحديثة كالراديو والتلفزيون التي أقبل عليها عموم الناس. وقد اعتبر بعض المفكرين أن ذلك هو "تسليع للثقافة" وابتذالٌ لها وتحويلها إلى صناعة عادية وفق المفاهيم الرأسمالية....

لقد قررت جريدة النهج الديمقراطي استضافة الرفيق حسن جعفري كضيف لعددها 492. الرفيق حسن من أطر النهج الديمقراطي العمالي، تحمل عدة مسؤوليات في أجهزته وطنيا وجهويا ومحليا، ومن أبرز الناشطين نقابيا، حقوقيا و جمعويا بجهة مكناس-فاس. فشكرا للرفيق على تلبية الدعوة.

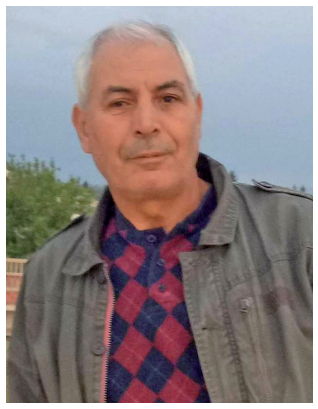

1 – كيف انعكست سياسة الخوصصة على القطاعات الاجتماعية؟

بداية أحيي الرفاق والرفيقات في النهج الديمقراطي العمالي وفي هيأة تحرير الجريدة على مجهوداتهم/ هن للتعريف بالمخططات المخزنية وفضحها والمساهمة في الرفع من مستوى وعي أوسع الطبقات الكادحة لمناهضة هذه السياسات اللاشعبية.

قبل الجواب على هذا السؤال، لابد من إشارات سريعة حول ظروف وحيثيات الخوصصة بصفة عامة بالمغرب. فالنظام بحكم طبيعته اللاديمقراطية واللاشعبية اشتغل على مسارين متوازيين، أولهما العمل على تثبيت شرعيته في التربة المغربية من خلال قمع المعارضة أو إدماجها في نسقه السياسي، وفي هذا الإطار عمل على بناء عديد من المؤسسات العمومية والوكالات الحضرية لتوزيع الماء والكهرباء، المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، مؤسسات تعليمية في مختلف المستويات، مستشفيات ومستوصفات، دور الشباب... الخ وهنا ليس إرادة منه وإنما بحكم السياق السياسي الدولي المتسم بحركات التحرير الوطني ذات التوجه الاشتراكي عامة ومن جهة ثانية استجابة جزئية لمطالب الحركة الوطنية خاصة وأن المغرب بعد الاستقلال الشكلي كان له خصاص كبير في الموارد البشرية وفي البنيات التحتية لكن دبر ذلك وفق منظوره، في هذا الإطار قام في بداية السبعينات بسياسة المغربة، التي تعني ببساطة إعادة توزيع الغنيمة على جزء من خدامه والإبقاء على مصالح الأجانب، غير أن هذه السياسات التابعة، لها تكلفة مالية خاصة مع الفساد الممنهج الذي كان يسود في هذه المؤسسات، مما أغرق البلاد في الديون وبالتالي فرض المؤسسات المالية سياسة التقويم الهيكلي سنة 1983 التي نتج عنها التقليص إلى أقصى حد ميزانيات القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والثقافة والشباب وتفويت مجموعة من المؤسسات العمومية للخواص المحلي والدولي بأثمنة أقل بكثير من قيمتها الحقيقية وفتح قطاعي الصحة والتعليم للخواص، هكذا انعكست الخوصصة على القطاعات الاجتماعية على مستويين أساسيين؛ أولهما تدهور الخدمات العمومية، حيث أصبحت عائلات المرضى مثلا مجبرة لاقتناء كل مستلزمات عملية جراحية التي تتطلب مواعيد طويلة مما ساهم في انتشار الرشوة بشكل مفضوح في المستشفيات العمومية، كما عرفت المؤسسات التعليمية بكل الأسلاك اكتظاظا غير مسبوق، إضافة إلى تدهور البنيات الأساسية من مختبرات ومستلزماتها وملاعب رياضية... مما يؤثر على جودة التعليم والبحث العلمي إضافة إلى ما لحق بدور الشباب والثقافة من إهمال... هذه الأوضاع المتردية تدفع بالكثير إلى اللجوء إلى القطاع الخاص مكرهين/ ات سواء في مجال التطبيب أو التعليم وهذا يؤثر سلبا على ميزانيات الأسر، كما أن خوصصة وكالات توزيع الماء والكهرباء بعديد من المدن نتج عنها فقط غلاء الفواتير دون تسجيل تحسن حقيقي في الخدمات، بل فقط رهن مصير البلاد لدى الرأسمال الفرنسي والإسباني خاصة.

2 – أهم سيمات البديل الذي نطرحه كقوى التغيير الثوري؟

في نظري هناك مستويان متلازمان لتناول سيمات البديل الذي نطرحه كقوى التغيير الثوري، الأول هو النضال الجبهوي من أجل إيقاف الخوصصة والدفاع عن المرفق العمومي والمطالبة بتزويده بكافة الإمكانيات المادية والبشرية حتى يستطيع القيام بدوره على أحسن وجه مع ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة وكذلك النضال من أجل إعادة تأميم العديد من المؤسسات المخوصصة، خاصة الاستراتيجية منها على رأسها شركة لاسامير بعد تمكينها من كافة الوسائل والإمكانيات حتى تكون قاطرة في مجال تكرير المحروقات، أما المستوى الثاني، هو النضال من أجل القضاء على المخزن وبناء نظام ديمقراطي حقيقي ذو عمق اجتماعي القادر لوحده على اتخاذ قرارات سياسية جريئة تقطع مع التبعية من أجل بناء اقتصاد ممركز على الذات نواته الصلبة القطاع العام.

3 – كيف ترى دورنا كمناضلي ومناضلات النهج الديمقراطي العمالي في فضح الواقع وفي توعية الطبقات المحرومة للنضال الميداني من أجل التغيير؟

إن نشأة النهج الديمقراطي والعمالي حاليا، كأحد أشكال الاستمرارية الفكرية والسياسية لمنظمة إلى الأمام، هو تعبير عن رفض مناضليه/اته للسياسات المخزنية اللاديمقراطية واللاشعبية منذ الاستقلال الشكلي، لذلك عملنا ولازلنا، كل من موقعه على فضح هذه السياسات في مختلف جبهات النضال الحقوقية والنقابية والجمعوية والسياسية وعبر الجريدة والندوات واللقاءات المباشرة مع الطبقات المحرومة، ضحايا هذه السياسات الطبقية اللاشعبية، غير أن عملنا هذا، لازال لم يرق إلى مستوى طموحاتنا رغم تضحيات الرفاق والرفيقات بسبب تعدد واجهات الصراع من جهة وتركيبتنا الطبقية من جهة ثانية وتراجع أغلب القوى الجذرية والديمقراطية على القيام بالدور المنوط بها في ظل توجس الجماهير الشعبية من الفعل السياسي المباشر، مما يدفع هذه الأخيرة إلى خوض معارك واحتجاجات معزولة، تنتهي غالبا باحتوائها من طرف المخزن، لكن كل هذه المعيقات لن تثنينا من بذل مزيد من الجهود للتجذر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ ات للرفع من مستوى وعيهم الطبقي ومد اليد إلى كل أحرار وحرائر هذا البلد الجريح من أجل بناء جبهة شعبية واسعة، هدفها الأساسي انتزاع أكبر قدر من المكتسبات لصالح الطبقات المحرومة في أفق القضاء على المخزن وبناء نظام ديمقراطي حقيقي ذو أبعاد اجتماعية يفتح الآفاق على مجتمع المساواة الفعلية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهذا يتطلب التحلي بالصبر ونكران الذات والمثابرة والتحليل الملموس للواقع الملموس بعيدا عن بعض الكليشيات دون التفريط في هويتنا الاشتراكية والكفاحية وهذا يستدعي منا تعميق النقاشات الداخلية لتوحيد الرؤى والاشتغال في تناغم وانسجام أيا كان تواجدنا، خاصة وأننا نتحمل مسؤولية كبيرة في هذا البناء الجبهوي.

الخطابات التي تدعي استقلالية النقابي عن السياسي هو هراء وكلام يراد منه تجريد الطبقة العاملة من سلاحها النظري، ألا وهو الفكر الاشتراكي العلمي حتى يسهل التحكم فيها

الإجراءات المتخذة في حق بن كيران حول خروقاته في توظيف ابنته وقضايا أخرى؟ وما هو قرار الدولة من فضيحة اجتياز مباراة الأهلية لولوج مهنة المحاماة التي وصلت إلى العالمية وإهانة وزير العدل لأبناء وبنات المغاربة الذين يدرسون بالجامعات المغربية، ...

4 – ما هو في نظرك دور النقابات في صون بعض القطاعات العمومية واستعادة بعضها؟

إن النضال النقابي هو أحد ركائز النضال السياسي لكون النقابات تضم جزءا كبيرا من العمال والعاملات والفلاحين والتجار الصغار والموظفين/ ات والحرفيين... لكن لكي تتمكن النقابات المناضلة من لعب دورها في تأطير الطبقة العاملة وعموم منخرطيها لانتزاع مكتسبات، لابد وأن تتوفر فيها عديد من الشروط التي للأسف فقدناها في أغلب النقابات العمالية المتواجدة في الساحة والمحسوبة تاريخيا على الصف التقدمي، والتي تتمثل في احترام مبادئ الاستقلالية والديمقراطية والجماهيرية والتقدمية والتضامن، فبدون ديمقراطية داخلية، تبرز البيروقراطيات التي تربط مصالحها مع الرأسمال والدولة على حساب مصالح عموم الجماهير الشعبية. أما انعدام الاستقلالية فيؤدي إلى استخدام الطبقة العاملة عوض خدمتها والجماهيرية تعني بكل بساطة، فتح إمكانيات الانخراط النقابي لمختلف الفئات الشعبية، تجار صغار، باعة متجولين، معطلين/ ات.. والتقدمية هو تبني كل ما هو متقدم من قوانين منظمة العمل الدولية والإنحياز إلى الصف التقدمي المحلي والدولي انطلاقا من التناقض الرئيسي بين الرأسمال وقوة العمل، أما التضامن فيبقى المبدأ المستعجل الذي يجب أن تجسده النقابات على أرض الواقع، بدءا بالتضامن العمالي على مستوى كل قطاع وكل منطقة في أفق تجسيد التضامن وطنيا وأمميا، فالرأسمال متضامن فيما بينه وطنيا ودوليا، بينما القيادات النقابية المتعفنة تكرس التفرقة في صفوف الطبقة العاملة خدمة لأجندة أسيادها، لذلك لكي تتمكن النقابات المناضلة من صون القطاعات العمومية وإعادة تأميم المخوصص منها، لابد أن تتوفر فيها الشروط أعلاه وأن تربط في خطاباتها وممارساتها بين النقابي والسياسي وليس الحزبي، لكون كل القرارات والقوانين التي تصدرها الدولة المعبر السياسي عن مصالح الطبقات السائدة هي قرارات سياسية، لذلك الخطابات التي تدعي استقلالية النقابي عن السياسي هو هراء وكلام يراد منه تجريد الطبقة العاملة من سلاحها النظري، ألا وهو الفكر الاشتراكي العلمي حتى يسهل التحكم فيها.●

تونس: سيرورة ثورية مستمرة

مصطفى خياطي

وصف الرفيق حمة الهمامي الأمين العام لحزب العمال التونسي المظاهرات والاحتجاجات التي اندلعت يوم السبت 14 يناير 2023 بشارع الحبيب بورقيبة بأنها تعبئة لإسقاط قيس سعيد. وآلاف من الجماهير الشعبية التونسية نزلت للشارع فيما مُنع الآلاف من الوصول، في الذكرى 12 لثورة 2011 التي أطاحت بديكتاتورية بن علي، ولسان حال الجماهير هذه المرة يقول ان لا مناص من الاستمرار في التظاهر والاحتجاج والمقاومة من أجل تحصين ما تبقى من مكتسبات الثورة والتصدي لقوى الركوب التي أرادت قطف ثمار تضحيات الشعب الذي أنجز ثورته بدماء شهدائه وعلى رأسهم محمد البوعزيزي، ثم استحودت على مفاصل الحكم والدولة في مرحلة أولى، ثم تثبيت التمكين وإزاحة مناضلي الشعب وقياداته الثورية من الطريق، بسلك طريق المؤامرة والاغتيال (شكري بلعيد - محمد البراهمي). وهي الضريبة الباهضة التي أداها اليسار التونسي في إطار سعيه القويم لإنجاز مهام الثورة التي لا يمكن أن تفضي إلى شيء غير إمساك الشعب بزمام أموره من خلال إقرار ديمقراطية حقيقية عبر مؤسسات دستورية شعبية وإقامة سلطة بديلة تشرع وتصون حقوق الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ،و شق طريق التحرر من التبعية وتملك حق تقرير المصير السياسي والاقتصادي ،و حماية ممتلكات الشعب من التفويت والتخريب المنهج الذي سعت إلى تطبيقه الكمبرادورية المحلية والإقليمية ،إذعانا لأطماع الامبريالية الغربية وسماسرة صندوق النقد الدولي الذي أملى في الفترة الأخيرة حزمة من الإجراءات على حكومة ونظام قيس سعيد مقابل منحه قرض بقيمة 4 مليار دولار.و هو الشيء الذي لم يتم بفضل المقاومة الشعبية. إذ قبل فرض الإجراءات، تم الدفع بارتفاع نسبة التضخم وارتفاع الأسعار وندرة بعض المواد كالسكر والأرز والوقود، كما ارتفعت نسب البطالة في صفوف الشباب وارتفعت المديونية إلى 80٪ من الناتج الداخلي الإجمالي. وكان ال fmi قد فرض مخططات هيكلية كعادته تقضي بخفض التشغيل في القطاع العمومي وتقليص ميزانية القطاعات الاجتماعية ورفع الدعم العمومي عن بعض المواد الغذائية وخوصصة الشركات الكبرى المملوكة للدولة وفتح راسمالها أمام الرأسمال الأجنبي وخصوصا الفرنسي المتربص بالاستثمار في بعض القطاعات المنتجة واستغلال طبقتها العاملة. وهنا مربط الفرس حيث يتم الدفع بالدولة إلى الإفلاس ثم الارتهان للديون الخارجية وفتح الاستثمارات والمشاريع، ثم تحويل تلك الأموال إلى خزائن الرأسمال الغربي والكمبرادورية المحلي. إلا أن الشعب التونسي أحبط هذا المخطط، وكان يقظا ومعه قواه اليسارية المناضلة، وعبروا عن رفضهم في مناسبات سابقة في الشارع كما عبروا عن ذلك خلال مقاطعتهم للانتخابات الأخيرة ، وما فتئوا يعبرون عن عزمهم الثوري خلال تخليد الذكرى 12 لثورة 2011 ،و هو ليس بالتخليد الاحتفالي بقدر ما هو عزم للاستمرار في إنجاز مهام الثورة وتحصين لمنطلقاتها وأولى مكتسباتها في أفق استكمالها وبناء الدولة الديمقراطية الوطنية الشعبية.

اتحاد الشباب الشيوعي: ستة وثالثون سنة من النضال

قال اتحاد الشباب الشيوعي في بيانه : "ستة وثلاثون سنة من النضال المتماسك جيلاً بعد جيل ضد نظام الاستبداد والعمالة والاستغلال والفساد وما صاحب ذلك من تضحيات تمثلت في مئات المحاكمات والطرد من الدراسة والشغل، فضلا عن التعرض للتعذيب والحرمان من الحقوق المدنية والسياسية الذي استمر الى حدود الثورة التي شارك فيها مناضلات اتحاد الشباب ومناضليه من مواقع أمامية لا زالت تتواصل ضد منظومة الثورة المضادة التي تربعت على مفاصل الحكم بعد اسقاط نظام الدكتاتور".

وأشار الاتحاد إلى أنّه "تأسس في 16 / 17 نوفمبر 1986 رغم القمع البوليسي والازمة الشاملة التي كانت تنخر نظام حكم بورقيبة والتي لم تثني اتحاد الشباب عن الاضطلاع بمهماته النضالية ليكون مدرسة للنضال والصمود والإطار الأنسب لتنظّم الشباب دفاعا عن مطالبه وطموحاته، وليكون بذلك سندا أساسيا للحركة الشعبية ورافدا من روافد الحركة الثورية والتقدمية المناضلة من أجل الحرية والكرامة والعدالة والمناصرة للقضايا المشروعة وعلى رأسها القضية الفلسطينية".

وأضاف: "نحيي اليوم الذكرى السادسة والثلاثين في ظل وضع يتجه تدريجيا نحو الانهيار الاقتصادي والاجتماعي بفعل الخيارات التي يتفانى نظام الانقلاب الشعبوي في تنفيذها اذعانا لتعليمات صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية النهابة والتي يدفع فاتورتها شعبنا وطبقاته المفقرة والمضطهدة. ان نتائج عام ونيف من حكم نظام الانقلاب زادت في تعقيد أوضاع شعبنا على كل المستويات بما في ذلك الالتفاف على منجزه الأساسي المتمثل في مكسب الحريات المعمد بالدماء والتضحيات. وها هو شباب تونس يتجرّع تبعات الخيارات المتبعة ليكون له النصيب الأوفر من البطالة والبؤس والتهميش والانقطاع المدرسي والموت في أعماق البحر في رحلات الهجرة الغير منظمة أو الموت بعصا البوليس في الشارع والملاعب والمراكز والسجون، وارتماء الالاف في أتون المخدرات والكحول والبغاء والجريمة والتهريب والعنف.....

كما قال الاتحاد إنّ "كل هذه المؤشرات مجتمعة تدلّ على كون بلادنا تسير نحو هبّة شعبية على الحركة الثورية تحويلها نحو طور جديد من أطوار الثورة من أجل إسقاط منظومة الانقلاب والعمالة والفساد وإرساء منظومة الديمقراطية الشعبية عبر بناء نظام وطني، ديمقراطي وشعبي".

وهنأ المجلس الوطني لاتّحاد الشباب الشيوعي التونسي عموم مناضلات الاتحاد ومناضليه ونصيراته وأنصاره بالذكرى السادسة والثلاثين للتأسيس، داعيًا إلى "المزيد من الوحدة وإلى المزيد من النضال بمعية جماهير شعبنا في أفق إعادة بناء الحركة الشبابية الثورية والتقدمية في كل المواقع والقطاعات للانصهار صلب نضال الشعب من أجل حقوقه الأساسية".

وأكد الاتحاد أنه "سيبقى كما كان، زمن الدكتاتورية وبعدها جزءا لا يتجزأ من الحركة الديمقراطية التونسية لذلك سيبقى مدافعا شرسًا عن الحريات الفردية والعامة. وهو بالمناسبة يدين كافة أشكال القمع التي تستهدف الشباب لحرمانه من حقه في حرية التعبير والتنظم والاحتجاج والإبداع ويعبر عن وقوفه إلى جانب كافة التنظيمات والفعاليات الشبابية التي تناضل ضد ارساء دكتاتورية جديدة. كما سيظل مدافعا شرسا عن كل القضايا العادلة للشباب التونسي وعلى رأسها قضية الشاب "عمر العبيدي" وكل ضحايا القمع البوليسي من أجل كشف حقيقة جرائم القتل العمد ومحاسبة الجناة. كما أنه لن يتخلف لحظة عن مسار النضال من أجل كشف كل الحقيقة في قضية الاغتيالات السياسية وعلى رأسها اغتيال الرفاق الشهداء شكري بلعيد والحاج محمد البراهمي ومحمد بلمفتي".

وتابع: " سيظل الاتحاد كما كان دائما جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني للشباب العربي. وهو إذ يعبر عن دعمه لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير كامل فلسطين وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، فإنه يدين كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ويدعو كافة القوى الوطنية في تونس إلى التصدي الحازم لهذه الموجة المتصاعدة من التطبيع الرسمي وغير الرسمي. كما يجدد مساندته المبدئية لكل التحركات الاحتجاجية في الوطن العربي المناهضة للرجعيات العربية وعلى رأسها الثورة السودانية ونضالات الجماهير والقوى التقدمية في اليمن والمغرب ولبنان وموريتانيا والعراق".

"دعمه لكفاح الطبقة العاملة والشعوب والأمم المضطهدة من أجل التحرر والانعتاق والاشتراكية....

من وحي الأحداث

حذار من زرع فتيل التطاحن النقابي

التيتي الحبيب

ما الهدف من الإصرار على توقيع محضر الحوار بين وزارة التربية والنقابات الخمسة بتلك الطريقة والظروف؟ في اعتباري طرح هذا السؤال والجواب عليه يسمح بتناول موضوع التوقيع قي سكته الصحيحة ولعله المدخل لفهم العلاقة التي ترسخها الحكومة مع النقابات والمنخرطين فيها قيادة وقواعد.

أن يتوقف "الحوار" منذ بداية شهر دجنبر 2022، وتبادر وزارة التربية يوم 13 يناير بعد الساعة الثانية زوالا بدعوة النقابات لتوقيع محضر "الحوار" يوم السبت 14 يناير على الساعة 11 صباحا من دون إرسال نسخة من المحضر إلا في الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الجمعة 13 يناير؛ فإن لذلك معنى واحدو وهو أن الحكومة عازمة على إملاء شروطها وفي نفس الوقت إذلال النقابات وضربها في مقتل يزيد من أزمتها الداخلية وفي علاقتها مع شغيلة القطاع بشكل عام.

سمحت الحكومة لنفسها بصياغة المحضر على مهل وتروي، وبكلمات ومفاهيم وافق عليها "خبراؤها" و"سياسيوها"، وبمصادقة "فقهاؤها" في القانون، وبإشراك كل الفرقاء المكونين للحكومة، وباستشارة ممثلي صندوق النقد والمؤسسات الدولية المانحة. كل هذه الزبانية وفرت لنفسها شروط الصياغة والموافقة على محضر القي به على عجل للنقابات، وطلب منها التوقيع عليه بعيون مغمضة.

كيف تعاملت النقابات مع هذا الضغط وهذا الاكراه على التوقيع؟ هذا ما تابعناه صبيحة السبت 14 يناير. لقد أذعنت أربعة نقابات، وسافرت قيادتها إلى الرباط، وحضرت مراسيم التوقيع. بينما تميزت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، بموقف يستحق أن نستعرضه بعجالة. دعت هذه النقابة إلى عقد اجتماع مكتبها الوطني للاجتماع ليلة السبت بعد التوصل بنسخة المحضر، وأصدرت بيانا أساسيا وهاما، طرح المطالب الجوهرية لشغيلة التعليم، وأعلن رفضه الحضور للتوقيع ما لم ينعقد المجلس الوطني للجامعة باعتباره اعلي هيأة تقريرية، ودعت لاجتماع استثنائي عشية يوم السبت للمجلس الوطني الذي صادق بالإجماع على رفض توقيع محضر وزارة التربية لاعتبارات قدمها البيان الهام جدا الصادر عن المجلس الوطني.

هكذا وضحت هذه النقابة، أنها لم ترضخ لسياسة الإذعان التي خططت لها وزارة التربية، ورفضت أن تكون في هذه النازلة نقابة يسهل جرها للرضوخ لاملاءات الحكومة والمؤسسات الممولة الدولية. حافظت هذه النقابة على موقفها المستقل كنقابة منحازة لمصالح الشغيلة انحيازا صريحا واضحا ومحصنا ضد الأوهام والوعود الكاذبة. إن محضر 14 يناير عامر بالوعود وبالصيغ الحربائية، ولا يقدم استجابات صريحة ومبرمجة في الزمان قابل للمتابعة في التطبيق والاستفادة. صمدت هذه النقابة في انحيازها لقواعدها ومع بقية الشغيلة المتضررة. من خلال هذا السلوك النقابي المكافح، سيتضح لقواعد التنسيقيات أن هناك إمكانية لعمل نقابي منظم ومحصن داخل هذه النقابة المناضلة. سيتضح لقواعد النقابات الأخرى أن هناك إمكانية خوض النضال النقابي الجدي، لكن برؤية مغايرة وذلك ممكن وهذا درس للجميع يجب الانتباه لزرع فتنة التطاحن النقابي.